آفاق الترجمة
ابريل ١٩٩٨

٤٠



الهيئة العامة
لقصور الثقافة

موجز تاريخ الاتحاد السوفيتى

تأليف : روجيه جارودى
ترجمة : نورا أمين

هذه ترجمة كتاب

Souviens - Toi,

brève histoire

de l''union Soviétique

Roger Garoudy

عن دار

Le temps des cerises

في باريس مايو عام ١٩٩٤

تقديم

في روسيا، وخلال ثلاث سنوات، جعل الإحلال الرأسمالي من الاتحاد السوفيتي السابق عالماً ثالثاً جديداً...

لقد أدى التدخل الأجنبي في كل المجالات - من الاقتصاد إلى الثقافة - إلى مولد مافيا من المضاربين بالأموال في الداخل، تنمو ثرواتها من يوم إلى آخر مثلما ينمو نبات عش الغراب السام. أما الجماهير فتعيش في حالة من الفقر تمتد إلى الشحاذة والجوع، تلك الحالة التي ظهرت في الاتحاد السوفيتي عقب مجاعات عام ١٩٢٠ الناتجة عن التدخلات العسكرية وعن سياسة «السلك الشائك» الغربية. وعلى مستوى الثقافة، أو على الأصح ضد الثقافة، تحول هذا البلد إلى امبراطورية للمخدرات والفساد على منوال الولايات المتحدة.

كما أدت سياسة يلتسين في طرح ممتلكات الدولة للبيع العام - والتي امتدت إلى بيع السلاح - بهدف الحصول على عملات نقدية أياً كانت الوسيلة، أدت إلى تكاثر أكثر التقنيات العسكرية تعقيداً في الخارج، بما فيها التقنيات النووية.

ليست تلك إلا بعض أعراض شديدة الوضوح للتحلل المادي والمعنوي لمجتمع يزيد عدد سكانه عن ٢٠٠ مليون نسمة. فقد جعل

يلتسين من «المستشار» چيفرى ساشس Jeffrey Sachs – الذى وضعته الإدارة الأمريكية فى موسكو لفرض «الليبرالية الاقتصادية» عن طريق «العلاج بالصدمة» – فردا تنفيذيا على درجة من الطاعة تماثل تلك التى وصل إليها «المتآمرون» «Collabos» فى أوربا وقت الاحتلال الهتلرى.

ويرد الچنرال جروموف Gromov، نائب وزير الدفاع، عند سؤاله عما لا يمكن التسامح فيه قائلاً «إنها الخيانة!». ويمكننا أن نسوق مثالين صارخين لهذه الخيانة التى يتحدث جروموف عنها:

فقد تمت مراجعة مشروع ميزانية عام ١٩٩٣ الذى قدمه نائب الوزير إلى البرلمان طبقا لمتطلبات صندوق النقد الدولى، أى كما يحدث فى بلاد العالم الثالث. ومن المعروف أن سياسة الصندوق تتضمن، إلى جانب الخصخصة وإطلاق الأسعار، ضغطا لميزانيات التعليم والصحة والإسكان والتأمين الاجتماعى، مما نتج عنه انفجارات اجتماعية وقومية فى الجزائر مثلا عام ١٩٨٨، وفى كاراكاس عام ١٩٨٩، وفى يوغوسلافيا عام ١٩٩٠ (وذلك بفضل چيفرى ساشس وچورچ سورو Georges Soros المضارب الدولى بالأموال الذى نسف الجنيه الإسترلينى). ويعد يلتسين نفسه لقبول حالة القمع هذه، ومن هنا يظهر المثال الثانى لـ«الخيانة»: فقد كتب البروفيسير جيفرى هوسكنچ Geoffrey Hosking الأستاذ بجامعة لندن، فى «لندن تايمز» London Times قائلا إنه يتعين على الغربيين أن يتركوا يلتسين «يؤدب الشرق» فهو «الوحيد الذى قام

بصياغة اقتراحات فى هذا الاتجاه، بل إنه طالب «المنظمات الدولية»(؟) فى ٢٨ فبراير عام ١٩٩٣ بمنحه سلطات خاصة «للحفاظ على النظام».

من الواضح أن خدمات يلتسين التى يعرضها هى جديرة بحماة «النظام الدولى الجديد»، نظام ريجان وبوش أو كلينتون.

لقد وضع يلتسين نفسه تحت رحمة الولايات المتحدة منذ الانقلاب الذى قاده فى ٢١ سبتمبر عام ١٩٩٣ وحل على أثره البرلمان خارقا بذلك الدستور، وحتى الحصار العسكرى وقصف البرلمان ليلة الرابع من أكتوبر على يد قوات جعل منها يلتسين حرسا خاصا به مفضلا الإنفاق بسخاء على رواتبهم فى ظل الفساد المالى المنتشر. وتضغط الولايات المتحدة اليوم بشدة على يلتسين للإسراع بعودة الرأسمالية، وذلك من خلال التهديد بخفض «مساعدتها» المالية اللازمة لتفادى إفلاس الاقتصاد الروسى إفلاساً تاماً، ذلك الإفلاس الذى قادت إليه سياسة «العلاج بالصدمة» عن طريق الخصخصة وإطلاق الأسعار والبطالة، وكلها من سمات النظام الرأسمالى المتنكر تحت شعار «الليبرالية».

على الرغم من الرقابة الهائلة وخصخصة وسائل تعبير المعارضين ليلتسين، فقد وجد هذا الأخير نفسه بعد الانتخابات فى مواجهة برلمان يكن له عداء أعظم مما كان يكنه له البرلمان السابق الذى حله وردعه بطريقة غير شرعية.

ويوماً بعد يوم، يزداد اعتماد يلتسين على هذا الجزء من الجيش الذى قبل الهجوم على البرلمان وفقا لأوامره. وذلك ليواجه الرفض المتزايد لبقية الجيش للتبعية للولايات المتحدة وما تعنيها من ذل وإهانة.

أدى ذلك كله إلى صعود الحركات القومية إلى السلطة، وإلى انتشار الفوضى دون أمل إلا فى انقلابات جديدة ومجاعات جديدة أو أنظمة عسكرية ديكتاتورية جديدة.

إن عرض ما كان يعتبر ثانى قوة عظمى فى العالم للبيع، إلى جانب الدعارة السياسية التى جعلت من الاتحاد السوفيتى منفذا لإرادتى الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى، ليسا إلا اثنين من إنجازات «عودة الرأسمالية»، التى تشبه «عودة الملكية» فى فرنسا عام ١٨١٥:

لقد ارتكبت الثورة الفرنسية جرائم مثل الإرهاب اليعقوبى والفساد الترميدورى[1] إلى جانب ديكتاتورية نابليون، إلا أن الملكية العائدة لم تكتف فحسب بهدم نموذجى نابليون وروبسبيير بل هدمت أيضاً نماذج روسو وڤولتير وديدرو. وأرادت أن تمحو من ذاكرة الفرنسيين «عصر التنوير» وكل المظاهر الإيجابية للثورة، تماما مثلما لا يكتفى أحد اليوم بهدم نماذج الانحطاط الستالينى فيمتد إلى هدم

١ – Thermidorien: نسبة إلى مجموعة من النواب الذين اتحدوا لوضع نهاية لديكتاتورية روبسبيير، مثل تاليان وليجوندر. (م)

نموذج ماركس ومؤسسى الاشتراكية. هكذا اصطنع الجميع نسيان الانحلال القديم للرأسمالية وطغيان قياصرة روسيا التى كانوا يسمونها «سجن الشعوب» بسبب الاضطهاد الذى كان يمارس فيها ضد الأقليات العرقية وضد حركة الحرية بأكملها.

إن الشرط اللازم للردة التاريخية هو نزع ذاكرة الشعب عنه، لذلك فسوف نحاول فى الصفحات التالية أن نستدعى ذاكرة هذا القرن...

الفصل الأول

روسيا القيصرية عشية ثورة أكتوبر

لنتذكر أولاً ما كانت عليه روسيا عشية ثورة أكتوبر. كانت بلدا يشمل تعدادها السكاني ١٧٥ مليون نسمة، فكانت تمثل سمات المجتمع المتخلف ذى البنية شبه الاستعمارية، وذلك رغم إقامة بعض المؤسسات شديدة العصرية. وبما أن ٨٠٪ من عدد السكان العاملين كانوا فلاحين فقد كانت المنتجات الغذائية تمثل ٥٨٪ مما تصدره روسيا في حين مثل استيراد المنتجات الصناعية ٣٣٪ من مجمل ما تستورده.

وظل الوضع في الريف وضعاً شبه إقطاعي حيث كانت نصف الأراضي الزراعية (أي ٧٠ مليون هكتار) مملوكة لـ ٣٠٠٠٠ مالك إقطاعي، أما بقية الأراضي فكان الفلاحون يتقاسمونها فيما بينهم.

في مجال الصناعية، عرفت الرأسمالية ازدهارا سريعا (رغم أن تصدير الأدوات المصنعة لم يكن يمثل سوى ٥,٨٪ من مجمل التصدير، أي أقل عشر مرات مما كانت تمثله المنتجات الزراعية المصدرة)، إلا أنها كانت تعتمد اعتمادا أساسيا على الخارج، فقد أدى عدم كفاية رؤوس الأموال بالحكومة القيصرية إلى تفضيل تمويل الشركات الصناعية عن طريق رؤوس الأموال والاعتمادات الأجنبية، للدرجة التي جذبت أقطاب الشركات الصناعية والبنكية الغربية بسبب قلة أجور الأيدي العاملة.

بل إن الدولة نفسها استدانت من هذه الشركات بفعل القروض الخارجية وأصبحت - هي أيضا - شديدة الاعتماد على القوى

الأجنبية. ورغم تيار الشعور الوطنى الذى أخذ ينمو فى أوساط الأعمال فيما بين عامى ١٨٩٠ و١٩١٤، فإن الاستثمارات الأجنبية الكبرى أخذت تتجه بشكل طبيعى نحو أكبر الشركات حتى تركزت التجارة فى أيدٍ أجنبية، وأصبح المصرف المتولى بيع الصلب يتحكم فى ٨٠٪ من صناعته، فى حين تولت مجموعة واحدة من الشركات استخراج البترول القوقازى كله.

كما تركزت الطبقة العاملة أيضاً، حيث عمل أكثر من نصف العمال الروس فى شركات تشمل كل منها أكثر من ٥٠٠ عامل (فى حين لم يتجاوز عدد العمال من هذه النوعية فى فرنسا، وفى العصر نفسه، ١٢٪ من مجموع العمالة).

وتعتبر هذه الطبقة العاملة صغيرة العدد (فهى تمثل ٤٪ فقط من عدد السكان العاملين) وفى الوقت نفسه تعتبر مسيسة بسبب تركيزها فى تجمعات محددة أدت إلى زيادة الإضرابات قوية التأثير منذ عام ١٩١٤.

أما طبقة الفلاحين فكانت أغلبيتها الساحقة مطحونة بفعل استغلال كبار ملاك الأراضى لها. ولم تكن الحكومة تفعل أى شئ فيما يختص بتعليم هذه الطبقة، فإحصاء عام ١٨٩٧ يكشف عن أن ٣٣٪ من البنين و١٤٪ من البنات فقط يذهبون إلى مدرسة القرية، مما يعنى أن ثلاثة أرباع أطفال الفلاحين لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية، رغم أن محو الأمية قد تقدم أثناء العقود الأخيرة من

النظام القديم بفضل جهود زيمستفوس Zemstvos . وسط هذه الجماهير من الفلاحين المحرومين من كل شئ بدءا من المال ووصولاً إلى الثقافة، أخذت «الأحداث» العنيفة غير المنظمة - بل و«الريفية» بحق - تتضاعف، حتى وصل عددها إلى حوالى ٢٠٠٠٠ واقعة بين عامى ١٩٠٥ و١٩١٠، وإلى أكثر من ١٣٠٠٠ واقعة بين عامى ١٩١١ و١٩١٤.

ويضاف إلى هذا الغليان الإنسانى فى روسيا كلها ثورات الشعوب الأخرى، حيث كان النظام القيصرى يطبق حكما استعماريا - من جبال الأورال إلى المحيط الهادى - يجعل من امبراطوريته «سجنا للشعوب».

أخذت الحركات القومية تولد فى أوكرانيا وآسيا الوسطى وتركستان؛ ففى أوكرانيا كانت حركة الـ«رادا» القومية تطالب بالاستقلال الذاتى، وفى آسيا الوسطى كان مجلس قومي وحزب «إسلامى» قد تكونا، وكذلك فى كازاخستان؛ أما فى چورچيا وأرمينيا وأذربيجان فقد ارتفعت «الأعلام القومية».

أضافت الكنيسة الأرثوذكسية التى أصبحت فى هذا الوقت مثل الكنيسة الفرنسية تحت النظام القديم - أى إحدى مظاهر الدولة - إلى هذا القهر الشامل، الاضطهاد الدينى، وبخاصة اضطهاد الشعوب الإسلامية فى آسيا الوسطى. وأدت الحرب فيما بعد إلى إنضاج هذه التناقضات كلها.

فى هذا الجيش الهائل الذى يضم عشرة ملايين جندى ينتمى ٩٠٪ منهم إلى أصول ريفية، لم تكن أهداف الحرب تبدو متعلقة بأى «دفاع قومى» للشعوب الروسية عن نفسها، بل بدت الحرب ذات أغراض امبريالية لعبور العالم العثمانى أو للاستجابة لضغوط إنجلترا وفرنسا القوية على اقتصاد وسياسة روسيا القيصرية.

كذلك، وبعد أوهام أيام الحرب الأولى (مثال القول «سوف نقتحم برلين» والذى كان يقال فى فرنسا أيضاً فى هذا العصر) كشفت «آلة الحرب الزاحفة» – بما فيها من آلاف الجنود بلا هدف واضح – عن عدم كفاءتها. فقد أخذت الهزائم تتراكم بسبب عدم تنظيم الجيش ونقص تجهيزاته وتموينانه، مما أدى إلى تقويض معنويات القوات المحاربة. وحينما وصل الجيش الألمانى إلى خليج ريجا مهددا العاصمة بيتروجراد، كان انهيار الجيش الروسى يحدث فى سرعة متزايدة، حتى وصل الأمر إلى التآخى بين الكتيبة والأخرى ورفض النزول إلى المعركة، بل والهروب من الجندية...

فى التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩١٧، قرر وزير الحرب (الفاضل!) الجنرال ڤيركوڤسكى Verkovski – الذى سحب الثقة منه كيرينسكى Kerensky يوم ٢٤ أكتوبر من العام نفسه – أن يقول الحقيقة المناقضة للأكاذيب الرسمية، وذلك فى تقرير كتبه عن الموقف العسكرى وألقاه أمام لجنتى الدفاع القومى والعلاقات الخارجية. وبعد أن ذكر ڤيركوڤسكى بالقحط الذى يعيشه الجيش،

محروما من الطعام والملابس، أضاف قائلا إن الجنود أصبحوا لا يفهمون السبب الذى يواجهون من أجله العذاب والموت. فى هذا الوقت، فرّ ٢ مليون جندى من الجيش معلنين ضمنيا «التصويت من أجل السلام»...

وسط هذه الظروف أصبحت الدعاية البلشفية غير قابلة للمقاومة، خاصة أن «الضباط إذا تلقوا أوامر بعدم تنفيذ سياسة الجيش ونفذوها، لكانوا قد ذبحوا فى الفور». واختتم ڤيركوڤسكى حديثه قائلا: «تجبرنى المعطيات الموضوعية على الاعتراف الواضح والصريح بأننا لم نعد نستطيع خوض الحرب».

الفصل الثانى

ثورة أكتوبر ١٩١٧

كانت كل محاولة للقمع العسكرى تشير إلى مرحلة جديدة فى الثورة:

يوم ١٨ فبراير عام ١٩١٧، أضرب عمال مصانع بوتيلوف Poutilov للتعدين فى بيتروجراد عن العمل، وفى الخامس والعشرين من الشهر نفسه تحول الأمر إلى إضراب عام. فى السادس والعشرين، أمر القيصر بإطلاق النار على المتظاهرين؛ وفى اليوم التالى رفضت القوات الرادعة للمتظاهرين - حتى طلبة المدرسة الحربية - إطلاق النار وانضمت إلى الشعب. فى هذا الوقت كون البرلمان - أى المجلس الذى يمثل الامبراطورية - حكومة مؤقتة لـ«إعادة النظام» إلى البلاد، ولمحاولة إنقاذ الملكية بمطالبة القيصر بالتنازل عن العرش لصالح أخيه ميشيل. إلا أن رفض هذا الأخير تولى العرش قد أوقع روسيا فى مأزق ازدواج السلطة بين الحكومة المؤقتة النابعة من المجلس الممثل للإمبراطورية ومجالس العمال والجنود (السوفييت) التى تكونت أثناء الإضرابات ومحاولات القمع التى أجهضت.

فى ١٠ مارس عام ١٩١٧، وعقب حدوث إضرابات جديدة فى بيتروجراد، أطلق الحاكم العسكرى النار على الجماهير، لكن فرق الحرس العسكرى فى المدينة أخذت تتمرد الواحدة تلو الأخرى. أما

القوات التى تم استدعاؤها من الجبهة للقضاء على حركة التمرد هذه فقد منعها عمال السكة الحديد من الوصول إلى العاصمة.

أخذ سوفييت المدينة ينظمون الدفاع عن حركتهم على الرغم من استمرار الحصار على المدينة من قبل الحكومة المؤقتة التى رأسها الأمير لفوف Lvov ومن بعده كيرنسكى الاشتراكى.

تم القبض على القيصر وعائلته عند استدعائه للسفر إلى إنجلترا ١٦ مارس.

فى الثالث من إبريل عام ١٩١٧، وصل لينين إلى بيتروجراد بعد قضاء وقت طويل فى منفاه بسويسرا؛ فى هذا اليوم أطلق أول أوامره قائلا بإعطاء «كل السلطة للسوفييت!». ورغم أن حزب لينين البلشفى كان يمثل أقلية شديدة وسط السوفييت، إلا أن مظاهرة من ٥٠٠ ألف شخص خرجت على أثر هذه الكلمة فى الرابع من يوليو.

رد كيرنسكى على ذلك بإطلاق النار من جديد على الجماهير، حيث أصاب ٤٠٠ فرداً بين قتيل وجريح؛ وانصب القمع على البلاشفة حتى أمرت الحكومة بالقبض على لينين ليعود مرة أخرى إلى حيز الظلام.

وهنا أخذ أعداء البلشفية – وقد شجعهم الانتصار على لينين – يعدون لديكتاتورية عسكرية أخرى باللجوء إلى القائد الأعلى للجيوش، الجنرال كورنيلوف Kornilov ، الذى ما لبث أن اتفق مع كيرنسكى ووجه قوات الجبهة نحو بيتروجراد فى الخامس والعشرين

من أغسطس تحت قيادة الچنرال كريموف Krymov ، إلا أن البلاشفة تولوا الدفاع عن المدينة حيث انضم ٢٥ ألفا من العمال إلى «الحرس الأحمر».

وفى مواجهتهم كان جنود الجيش يرفضون إطاعة ضباطهم. فى ٣٠ أغسطس، انتحر الچنرال كريموف Krymov، وفى اليوم نفسه تم عزل كورنيلوف Kornilov وتقديمه للمحاكمة.

فى ٣١ أغسطس، وللمرة الأولى، صوّت سوڤييت بيتروجراد من أجل حل البلشفية، ومنذ هذه اللحظة أصبحت الحركة الثورية غير قابلة للإخماد.

أصدر كيرينسكى أمراً علّيا بحل لجان مقاومة العمال ونزع أسلحتهم. وفى ١٨ أكتوبر، لم يعد الحرس العسكرى فى بيتروجراد يعترف بالحكومة المؤقتة: «لن نطيع بعد ذلك إلا الأوامر الصادرة من سوڤييت بيتروجراد بواسطة المجلس العسكرى الثورى».

فى ٢٥ أكتوبر، ووفقا للخطة التى وضعها لينين فى السر، استولى «الحراس الحُمر» على محطات السكة الحديد ومكاتب البريد والتلغراف، وعلى السنترال الكهربائى والمطابع الكبرى وبنك الدولة، وذلك دون إطلاق رصاصة واحدة.

غادر كيرينسكى المدينة تحت حماية السفارة الأمريكية لكى يحاول أن يأتى بقوات الجيش من الجبهة حتى تقضى على ثورة بيتروجراد.

أما لينين فقد خرج من الظلام فى الساعة الثالثة بعد الظهر، وظهر فى سمولنى Smolny حيث اتخذ السوفييت مقرا لهم برئاسة تروتسكى Trotsky. ويبدأ بتحية الانقلاب السلمى والمنتصر الذى حققه العمال وحرس بيتروجراد، ثم ألقى ثلاث كلمات تأسست عليها الثورة الاشتراكية:

«سوف تقدم الحكومة فوراً إلى كل البلاد المحاربة مقترحات بهدف تحقيق السلام الديمقراطى والعادل، وسوف تلغى الملكية الكبرى للعقارات وتعيد الأراضى إلى الفلاحين. كما سوف تقر الحكومة بتحكم العمال فى الإنتاج وتقسيم المنتجات المصنعة، وستتولى السيطرة على كل البنوك التى ستصبح هكذا حكرا على الدولة».

فى الساعة التاسعة مساء، ألغى الجنرال تشيريمينوف Tchereminov أوامر تحريك قوات الجيش نحو بيتروجراد منفذا بذلك أولى مقتضيات استيلاء المجلس الثورى على السلطة.

فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، تم الهجوم على قصر الشتاء حيث تجمع وزراء الحكومة المؤقتة، وتم الاستيلاء عليه والقبض على الوزراء. فى هذه اللحظة تجمع بعض النهاب لسرقة محتويات القصر، لكن قادة الهجوم هددوا بإطلاق الرصاص فوراً على أى شخص تسول له نفسه أن يسرق ما أصبح من تلك اللحظة فصاعدا «ملكا للشعب».

وتولى البلاشفة السلطات كلها، وذلك ليس بسبب انقلاب فى الدولة قامت به «أقلية متمردة»، ولا بسبب «مؤامرة» ما كما أرادت الدعاية الغربية للجميع أن يصدق: («مؤامرة ألمانية»، «مؤامرة يهودية» ... إلخ.). فقد كتب مدير جريدة «الزمن» «Temps» فى فرنسا قائلا: «إن هذه القبضة من المستنيرين التى يقودها بؤساء... ليست مؤهلة للتحدث باسم روسيا» ثم اختتم مقاله فى حسم قائلاً: «إن تصفية البلشفية لن تدوم أكثر من بضعة أيام، بل وربما بضع ساعات («الزمن» ١٢ نوفمبر ١٩١٧). مع ذلك، فقد كان الأمر يتعلق بنوع من البعث الشامل قام على برنامج بلشفى صاغة لينين فى نقاط ثلاثة، ألا وهى: إقامة السلام وإعطاء الأراضى إلى الفلاحين والسلطة إلى العمال، مما يرد على الآمال العميقة لشعب بأكمله.

١ - **السلام** «العادل والديمقراطى»

الذى طالب به لينين يعد سلاما حاسما أى أنه لا يستتبع أية قوة من قبل القوميات الأجنبية، كما أنه يجب أن يكون فورياً.

ومن سوء النية القول بأن لينين «خان» المعاهدة مع فرنسا بتقويضه الجيش الروسى، فهذا الجيش الهائل الذى كان يضم عشرة ملايين رجل، كان قد خسر أصلا ٢ مليون من رجاله بالموت و٤ مليون بالإصابة؛ بل إن ٢ مليون آخرين من الجنود كانوا قد فروا من هذا الجيش بعد فشل «هجوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٧» على الدنيبر Dniepr ضد المجريين - النمساويين، وبعد زحف الألمان على بحر

البلطيق وصولا إلى خليج ريجا.

ومن قادة الجيش القيصرى الرئيسيين الجنرال دراجوميروف Dragomirov الذى كتب فى مايو ١٩١٧ فى تقرير له قائلا:

«تسيطر الرغبة فى السلام على الجيش للدرجة التى تجعل أى أحد يبشر بالسلام الحاسم ويتحكم الشعوب فى مصائرها يكسب بسهولة ثقة الجيش ... لقد وصل الطموح إلى السلام إلى الدرجة التى تجعل الجنود الجدد يرفضون استلام الأسلحة قائلين : لا نعرف ماذا نفعل بها فليست لدينا نية العراك».

لم يقوض لينين إذن بالمرة قدرة الجيش على الوثب والوصول إلى ألمانيا، بل سجل الأمنية العميقة لهذه الملايين من الجنود - وأغلبيتهم من الفلاحين - الذين كف جيشهم عن وجوده العملى، كما أوضح لهم ما يمكن أن تكون عليه أهداف السلام الحاسم دون أية أغراض استعمارية.

بما أنه لم تستجب أية قوة غربية لهذه الدعوة إلى سلام حقيقى، وبما أن الجيش الروسى كان قد انتهى من معاركه، فقد وقّع لينين فى ٣ مارس عام ١٩١٨ معاهدة السلام مع ألمانيا فى برست - ليتوفسك Brest - Litovsk . ومع أن شروط هذه المعاهدة كانت قاسية إلا أن لينين قبل كل التنازلات المطلوبة عن الأراضى لأنه كان مقتنعا أن شعوب أوربا سوف تثور ضد الحرب وتتبع النموذج الروسى. وفى الحقيقة، إن العدوى الثورية قد اجتاحت الإمبراطورية

الألمانية عام ١٩١٨ وفرضت السلام؛ وفى ٤ نوفمبر تجمع بحارة كييل Kiel وكونوا سوفييتاً من العمال والجنود، حتى اشتعلت الثورة فى ميونخ فى السابع من الشهر نفسه. وفى صباح اليوم التالى استولى مجلس نواب الشعب على السلطة فى برلين. ثم انعقد مؤتمر لمجالس العمال والجنود الألمان يوم ١٠ نوفمبر فى ريجا قبل أن تضطر ألمانيا كلها إلى الاستسلام يوم ١١ نوفمبر. وفى ١٣ نوفمبر طالب المجلس التنفيذى الروسى بإلغاء معاهدة برست - ليتوفسك.

٢ - إعطاء الأراضى للفلاحين

أثناء صيف عام ١٩١٧، عمت أحداث التمرد الريفية البلاد وتغير طابعها، بعد أن استمرت عدة سنوات داخل الإمبراطورية. انتشرت هذه الأحداث لأنه لم يخرج عن نطاق حركة التمرد العامة سوى ٨٪ من الأراضى الروسية، أما طابعها فقد تغير لأنها لم تعد أحداثاً وليدة اللحظة وقاصرة على قطع الطرق والتدمير (مثل حرق القصور والمحاصيل واغتيال كبار ملاك الأراضى ... إلخ) بل تحولت شيئاً فشيئاً، ومع تكوين مجالس الفلاحين، إلى فعل منظم وبنّاء تجسد فى احتلال واستغلال أراضى الدولة التى تمت السيطرة عليها إلى جانب زراعة الأراضى المعفاة من ذلك للراحة السنوية وزراعة الأراضى غير المستغلة بالقدر الكافى. هكذا لم يفعل الأمر الصادر ... تمليك الأراضى للفلاحين سوى أنه أعطى شكلاً رسمياً لما كان قد حدث بالفعل، ووجه الممارسة الريفية الموجودة من الأصل.

رغم الانتقادات العنيفة التي وجهها شركاء لينين أنفسهم إليه، إلا أنه لم يسع إلى فرض البرنامج الزراعى البلشفى، بل على العكس، قبل مطالب الفلاحين الفقراء ووافق على البرنامج الذى اعترض عليه من قبل خصومه الاشتراكيون من الـS.R (الاشتراكيون الثوريون) بهدف حماية الفلاحين من الوصول إلى الاعتراف بالبرنامج الشيوعى للجمعيات التعاونية الزراعية إلا إذا كان ذلك تأسيساً على تجربتهم الخاصة وبعد فترة طويلة من المحاولة والخطأ.

٣ - *التحكم العمالى*

منذ مذابح لونا Lena عام ١٩١٢ التى كان لها أثر عظيم على روسيا كلها، وهذه الفكرة الأساسية آخذة فى الرسوخ فى المراكز الصناعية كلها.

فى ٤ أبريل عام ١٩١٢، وعقب إضراب مناجم الذهب فى لونا بسبب طول فترة العمل اليومى (التى حددها القانون عام ١٨٩٧ بإحدى عشرة ساعة ونصف) ومجموع الظروف المعيشية لعمال المناجم، تلقت قوات الجيش الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين – وكان لهذه المذبحة دلالة شديدة العمق بسبب انتماء تلك المناجم إلى إحدى كبرى الشركات الاحتكارية، ألا وهى «جمعية صناعة الذهب بلونا» والتى كانت الشركة الإنجليزية «Lena Goldfields» أو «حقول ذهب لونا» تمتلك أكثر من ٧٠٪ من أسهمها. وبما أن شخصيات رفيعة الشأن – ومنهم الإمبراطورة مارى فيدوروفنا أرملة

الكسندر الثالث – كانت تمتلك أسهما فى هذا المشروع فقد انطلقت النيران فورا لتردى ٢٧٠ قتيلا و٢٥٠ جريحا. وقامت مظاهرات ثورية من بيتروجراد إلى موسكو حتى تمرد عمال روسيا كلهم على هذا الوضع بالإضراب العام فى اليوم الأول من شهر مايو.

منذ هذا الوقت، أخذ الكفاح العمالى مكانة وصورة نضالية متزايدتين. كذلك أخذت ضرورة تحكم العمال فى الصناعة تفرض وجودها حتى حدوث الإضراب الحاسم الذى قام به عمال التعدين التابعون لمصانع بويتلوف Poutilov فى بيتروجراد فى ١٨ فبراير عام ١٩١٧؛ ذلك الإضراب الذى نتج عنه إضراب عام فى الخامس والعشرين من الشهر نفسه.

الأمر إذن لا يتعلق بالمرة بمؤامرة ما أو بانقلاب جرئ للاستيلاء على الحكم فما حدث هو ثورة شعب بكامله ليفتح المنظور من أجل نظام إنسانى جديد. وقد أشار أناتول فرانس Anatole France وبول لانجڤان Paul Langevin ورومان رولان Romain Rolland فى فرنسا إلى الدلالة التاريخية العالمية لهذه الثورة. وفى إنجلترا، كتب برتراند راسل فى كتيب مناهض للبلشفية يقول: «إن الثورة الروسية واحدة من أعظم الأحداث التاريخية فى تاريخ العالم. ومن الطبيعى مقارنتها بالثورة الفرنسية إلا أن لها أهمية فلسفية أكبر فى الحقيقة».

وفى الحقيقة، وعلى الرغم من التغيرات التى طرأت فيما بعد

لإعادة فحص الدلالة الأصلية لهذه الثورة، فإنها تعد فى حد ذاتها ثورة جذرية وجديدة بالمقارنة بكل الثورات الأخرى. فإعلان الاستقلال الأمريكى طالب بمساواة عالمية بين البشر فى حين احتفظ بعبودية السود لمدة قرن بعد ذلك. وكذلك طالب إعلان حقوق الفرد والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية بالمساواة نفسها فى الوقت نفسه الذى كان هذا الإعلان فيه بمثابة مقدمة لدستور يسن حق التصويت وفقاً لثروة الفرد، قاصراً بذلك هذا الحق على ربع الفرنسيين فقط. هكذا كفل الإعلان الأول امتيازات البيض وكفل الثانى امتيازات الملاك. أما ثورة أكتوبر فقد ألغت لأول مرة الامتيازات كلها سواء كانت خاصة بملكية الأرض أو بأرباب العمل أو بالحكام الذين يقومون بغارت للنهب والسلب.

من هنا ندرك سبب الغضب والكراهية التى أخذ أصحاب الامتيازات يكنونها لهذه الثورة، فقد كانت أسطورة الرعب الثورى تطاردهم منذ الأيام الأولى لحركات التمرد العمالية، وبالتالى أصبح أى تغيير فى النظام القائم – أو أى ثورة عليه – يمثل بالنسبة لهم شكلاً من أشكال «قطع الطريق» للاستيلاء على ثرواتهم وتقسيمها. لذلك كانت الشعارات المناهضة للثورة الجديدة جاهزة قبل قيامها بحوالى قرن كامل؛ فعلى سبيل المثال قال الوزير الفرنسى مارى Marie عن الحواجز التى أقامها العمال فى باريس عام ١٨٤٨ عقب تمردهم ضد إغلاق «الورش الوطنية» التى كانت توفر العمل والطعام،

إنها «الهمجية وقد تجرأت أن ترفع رأسها أمام الحضارة». أما الچنرال كاڤينياك Cavaignac فقد حكم بالموت على هذه الثورة من اليأس والتى كانت تسعى نحو أمل بعيد.

لقد تحدث البابا بيا Pie التاسع عن الثورة على أنها «طاعون أحمر»، كما صرخ دوق مورنى Morny وهو الأخ غير الشقيق لنابليون الثالث قائلا : «إذا رأيتم رجلاً اشتراكياً عن قرب لا تترددوا فى أن تفضلوا عليه أى قوقازى مهما كان، فهنا تنتهى حدود وطنيتى».

ويعد كومونة باريس La Commune ، صاغ تان Taine تعريفا آليا لأية ثورة قائلاً : «سوف نرى أناساً أفظاظاً وقد صاروا إلى الجنون يعملون بشكل ضخم ولمدة طويلة تحت قيادة أغبياء صاروا مجانين».

فى الحقيقة إن هذا «الخوف الكبير» لم يدم إلا خمسة أيام فى عام ١٨٤٨، وثلاثة شهور مع الكومونة عام ١٨٧١، أما فى روسيا فقد دام سبعين عاما.

فى عام ١٩١٧، لخص سيرچ دى شاسان Serge de Chassin، المراسل الخاص لـ«صدى باريس» و«توضيح» الهجوم على الثورة فى مقالته «نهاية العالم الروسى»:

«أصبح المسجون الذى مازال يعانى أثر السجن سيد روسيا الاشتراكية...» - «يحكم روسيا رعاع الضواحى وسفلة القوم فى

المدن الكبرى... إنه عصر الطبقات السفلى» – «أصبحت روسيا على رأس أوباش العالم، صارت آلهة الحقراء العالمية».

هكذا اجتمعت المخاوف والكراهية كلها، سواء تلك الموجهة ضد الاشتراكية أو ضد «الهمجية الشرقية»، كما لو كانت تشير إلى تنبؤات قديمة، مثل نبوءة إرنست رينان Ernest Renan الشهيرة التى أعلن فيها عن الساعة التى «سوف يقود فيها العبد وراءه قطيع آسيا الوسطى من خلفاء چنكيز خان وتيمورلنك، مثل تنين نهاية العالم الذى يكتسح ذيله الجزءالثالث من النجوم».

كما كتب ماركيز كوستين Custine رائد هذا النوع من الإسقاطات النمطية للتعبير عن الخوف، عام ١٨٣٩، فى كتابه «روسيا عام ١٨٣٩»، صيغة اتهام ثورة أكتوبر عام ١٩١٧! قائلاً: «إذا نجح الشعب الروسى فى إقامة ثورة حقيقية فإن المذابح سوف تتحول إلى شئ عادى يشبه فى تطوره تقدم الكتائب العسكرية إلى الأمام. سوف نرى القرى وهى تتحول إلى خنادق وسوف تخرج جماعات القتل المسلح والمنظم من الأكواخ وتتقدم فى صفوف. إن الروس يعدون أنفسهم لهذه الغارة منذ عهد سمولنسك Smolensk وحتى عهد إيركوتسك Erkoutsk كما لو كانوا يتقدمون فى تفاخر على أنقاض قصر الشتاء...»

ويصلح هذا السيناريو المجهز مسبقا، والذى لم يمكن تجاوزه لمدة أكثر من قرن من الزمن، ليكون بمثابة نموذج يقود «المعلومات»

المتعلقة بالثورة الروسية، تماما كما صلح لهذه المهمة مع ثورات عام ١٨٤٨ فى فرنسا ومع كومونة باريس.

ومن ملصقات الدعاية التى تلخص أساليب التأثير على الرأى كلها، الملصق الخاص بـ «الرجل ذو السكين بين أسنانه» والذى أصبح بورتريهاً آلياً للشخص الثورى فى كل الأزمنة إلا أنه لعب دورا تاريخيا فى حملات عام ١٩١٩ ضد روسيا. وبفضل العزف على هذه التيمة فى صحافة هذا العصر تمت «فبركة» - فى نوفمبر عام ١٩١٩ - انتخابات الغرفة التى لا يمكن العثور عليها، غرفة «الأفق الأزرق»، تلك الغرفة التى جلبت لفرنسا ردة اجتماعية أعادتها إلى مرحلة ما قبل المكاسب الإنسانية التى حدثت فى بداية القرن.

الفصل الثالث

الغزو الأجنبى والحرب الأهلية

من أجل القضاء على نهوض جماهير الشعب الروسى فى أسرع وقت ممكن، لم تستطع القوى الغربية أن تعتمد على القوى الداخلية الرافضة للثورة فقط، تماماً كما لم تستطع أوربا قبل ذلك بمائة وثلاثين عاماً أن تعتمد على مهاجرى كوبلنتس أو على الأحزاب الملكية لمحاربة الثورة الفرنسية. فلم تستطع هذه القوى أن تقضى على الثورة إلا عن طريق الغزو الأجنبى لإعادة الرأسمالية، وتفريق الشعب بإشعال جذوة الفوارق القومية وفرض نظامها.

وفى غياب خيانة داخلية قوية أخذ التدخل الأجنبى شكلاً عسكرياً، وفى مارس ١٩١٨ رست القوات الإنجليزية فى الشمال، فى ميناء مورمانسك واستولت هكذا على أرخانجلسك.

فى ٤ إبريل، استولت القوات الإنجليزية والفرنسية والأمريكية واليابانية على ڤلاديڤوستوك.

ثم وصل التدخل الأجنبى إلى قلب روسيا نفسها؛ وذلك باستغلال فرصة تمرد ٤٠ ألفا من المسجونين التشيكوسلاڤيين فى سيبيريا وبعض الآلاف من القوقازيين فى دون، حتى وصلت قوات التحالف إلى روسيا البيضاء فى الوقت الذى كانت القوات الألمانية (التى كانت تتعاون منذ إبريل عام ١٩١٨ مع أحد القياصرة القدامى وهو هيتمان

سكورو بادسكى للاستيلاء على السلطة فى أوكرانيا) تتقدم حتى وصلت إلى الكريمى وإلى بلاد البلطيق، متجاوزة بذلك شروط معاهدة برست ليتوفسك إلى أبعد الحدود. ولم يقم قواد القوات المتحالفة (الذين كانوا فى حرب مع ألمانيا أصلا) بأى رد فعل إزاء تقدم القوات الألمانية التى سمحت لهم - هكذا - بحصار روسيا الثورية من خلال جبهة تمتد من بحر البلطيق إلى قوقاز، كما مكنتهم من احتلال ثلاثة أرباع الأراضى الروسية إلى جانب حرمان المناطق الرئيسية المنتجة للمواد الأولية فيها من الوقود والقمح.

وأخذ حصار اقتصادى قاس يخنق البلد بالمجاعة والأوبئة - وخاصة التيفود - بهدف خلق أحداث تمرد ومشاغبة.

وقد أعطى ونستون تشرشل إلى نفسه قدراً أكبر من قدرها حينما كتب فيما بعد فى كتابه «أزمة العالم» The World crisis (لندن عام ١٩٢٩، ص٢٥٠) قائلاً إنه نظم «حملة صليبية جديدة من ١٤ دولة» ضد جمهورية السوفييت. ويثير رقم ١٤ من جديد ذكرى الجيوش الأربعة عشر التى جمعتها أوربا عام ١٧٩٢ بأوامر من دوق برونسفيج للقضاء على باريس والثورة الفرنسية. وفى فرنسا، أعلن كليمنصو Clémenceau أنه يجب ممارسة «سياسة السلك الشائك» فى مواجهة روسيا الحمراء، أما تشرشل الذى كان يكن عداء أكبر لها فقد أضاف قائلاً: «لنقم حصارا صحيا على موسكو ثم ننقض عليها».

وكانت القوة الرئيسية فى حملة الدول الأربعة عشر الصليبية

تكمن فى جيش دنكين الذى لم تكن الولايات المتحدة وانجلترا توردان إليه أية أسلحة فى حين حدد تشرشل إمداداته للحملة كما يلى: «لقد وفرت له بريطانيا العظمى الإمدادات الرئيسية؛ أى على الأقل ٢٥٠ ألفا من البنادق و٢٠٠ من المدافع و٣٠ من المركبات القتالية إلى جانب عدد كبير من السلاح والمعدات التى تم إرسالها إلى نوفوروسيك عن طريق الدردنيل والبحر الأسود. وقد ساعد بضع مئات من الضباط والمتطوعين من الجيش البريطانى فى تنظيم جيش دنكين بوصفهم مستشارين ومدربين ورؤساء مخازن أسلحة بل وطيارين أيضاً».

ودون الدخول فى تفاصيل الانقلابات للكفاح ضد الغزو الأجنبى، هذا الغزو الذى أطلق عليه اسم «الحرب الأهلية» بسبب استخدام قدامى جنرالات الجيش القيصرى السابق فيه (مثل دنكين وبودنيتش وكولتشاك ورانجيل)، فإنه يكفى أن نعرف أنه فى مواجهة جيوش تمتلك وسائل فنية (وردها لها الغرب) شديدة التقدم وضباطا محترفين كانت جماهير الشعب من الريفيين والعمال الذين رفضوا القتال قبل ذلك ببضعة أشهر من أجل قسمة جديدة للعالم نتيجة علاقة جديدة بين القوى (مثل تقسيم غنائم الإمبراطورية العثمانية والتى أعدت لها إنجلترا وفرنسا منذ عام ١٩١٧ من خلال «معاهدات سايكس - بيكو»)، تعبئ كل قواها ضد العالم أجمع فى مواجهة قوات الغزو الأجنبى والعناصر ضد الثورية المتحدثة باسم هذه القوات.

ومنذ خريف ١٩١٨ بدأت مقاومتهم فى فك الحصار العسكرى. أخذت الأخطار تتزايد حتى نشأ مركز إرهابى فى الداخل وسط الحصار العسكرى واحتلال ثلاثة أرباع البلد، وذلك بدفعة من سافينكوف الذى كان يشرع الاغتيال كوسيلة من الوسائل السياسية. فى ٣٠ أغسطس، جرح لينين فى هجوم عليه بغرض قتله على يد فانى كابلان، كما اغتيل رئيس شرطة بيتروجراد، لذلك قرر البلاشفة أن يواجهوا الإرهاب الأبيض بالإرهاب الأحمر مثلما حدث فى فرنسا عام ١٧٩٣.

وراح التوتر يزداد فى كل المجالات لمقاومة العدوان الخارجى. وخلال ثلاث سنوات، ساد فى المجال الاقتصادى ما أطلق عليه - دون حق - «شيوعية الحرب». ويعترض بوخارين ولينين على هذا التعبير لأن الإجراءات التى تم اتخاذها فى هذا الوقت لم تكن نابعة من المذهب الشيوعى بل كانت من متطلبات الكفاح ضد الغزو، تماماً مثل «قوانين فينتوز» لسان جوست فى عام ١٧٩٣ والتى لم يكن لها أى طابع اشتراكى حيث كانت تسخر كل طاقات الثورة ضد التحالف الأوربى لأعدائها.

وحتى تتم تغذية قوات الثورة وكسوتها وتسليحها ونقلها من مكان إلى آخر كان يتعين - على سبيل المثال - تأميم المصانع، خاصة مصانع الأسلحة، بهدف إعاقة عمليات التخريب الداخلى، وهكذا ضمنت القوات حصتها من الحبوب والعلف والبهائم؛ كما تمت السيطرة على المواصلات وتم التحكم فى التجارة بشكل صارم لمنع

المضاربة على نقص السلع.

بفضل هذا التوتر غير العادى فى كل القوى، وبفضل مبادرات القاعدة الشعبية (مثل ساعات العمل الإضافية المجانية التى تبرعت بها المصانع ومثل تسليم الفلاحين قراهم طواعية لوعيهم بأن الثورة المضادة سوف تعيد الظلم والعبودية السابقين)، استطاع الجيش الأحمر أن يشن هجوما مضادا فى كل الجبهات، فتحررت أوكرانيا من «الميتانيين» الدمويين أمثال سكوروپادسكى الذى تآمر مع الألمان، وبيتليورا المتكاتف مع الإنجليز والفرنسيين.

تدفقت موجة جديدة من الغزو بوصول ١٣٠ ألفا من جنود التحالف إلى أوديسا وسيباستوبول لتأمين أوكرانيا بـ«حماية أثناء مدة الحرب ضد البلشفية» مع وعد بتكوين جيش من ٣٠٠ ألف رجل تحت قيادة بيتليودا والچنرال دنكين.

وجرت العملية العسكرية نفسها فى الشمال، حيث كتب الچنرال القيصرى بودينتش قائلا: «يجب احتلال الموانئ والمدن الرئيسية فى أقاليم البلطيق من قبل قوات التحالف بهدف إعادة الشرعية والنظام، وبهدف السماح للقوات الروسية بأن تنظم نفسها لمقاومة البلشفية».

فى الشرق الأقصى وسيبيريا، وفى ١٨ نوفمبر ١٩١٨، استولى الأميرال القيصرى كولتشاك – بمساعدة التحالف – على السلطة مطالبا بتنصيبه «وصيا أعلى على عرش روسيا». ووضعت الحكومة الأمريكية تحت استخدامه ٢٠٠ ألف بندقية إلى جانب متراليوزات ومدافع، وبالمثل فعلت إنجلترا وفرنسا ليسمحا له بتكوين جيش من ٢٥٠ ألف رجل ، تتم

حماية ظهره على يد ٢٠٠ ألف جندى من قوات التحالف.

أما فى الجنوب، وعلى الرغم من ذلك، فقد حرر الجيش الأحمر أوكرانيا من بقايا عصابات بيتليورا فى الأول من يناير عام ١٩١٩، وذلك بفضل عصيان البحارة الفرنسيين فى البحر الأسود، الذين رفضوا فى أبريل ١٩١٩ بقيادة البحارة الفرنسى أندريه مارتى القتال ضد الوحدات السوفيتية وأجبروا الأسطول الفرنسى على الرجوع إلى قاعدته فى بيزارت.

فى بداية عام ١٩١٩ حررت القوات السوفيتية فى جبهة شرق الأورال ودخلت تركستان، إلا أنها كان عليها أن تواجه موجة جديدة من الهجمات أرغمتها على القتال فى ست جبهات فى وقت واحد. وبدأ القتال فى جبهة الأورال وسيبيريا والشرق الأقصى حيث سادت ديكتاتورية كولتشاك العسكرية والتى اتجهت - فى مارس ١٩١٩ - بالعدوان نحو نهر الفولجا فى حين كان يودينتش يتقدم نحو بيتروجراد مع القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية التى رست فى الشمال.

وفيما بين نهاية أبريل سنة ١٩١٩ وبداية يونيو سنة ١٩١٩ كان جيش كولتشاك قد انتهى بالكامل.

وفى النصف الثانى من عام ١٩١٩، الذى وقع فيه دنكين أمراً بالاعتداء على موسكو فى ٣ يوليو وفى ١٢ سبتمبر عام ١٩١٩، حرر الجيش الأحمر خاركوف يوم ١٢ ديسمبر وتعقب بقية جيش دنكين الذى ارتد جزء كبير منه إلى أوديسا والكريمى، وارتد الجزء الآخر

إلى قوقاز. كما تحررت نوڤوروسيك فى ٢٧ مارس . وهكذا انتهى وجود جيش دنكين، أما ما بقى منه فقد فر إلى الخارج.

أما فى الشمال، فقد تراجع جيش يودنيتش ثم تم القضاء عليه، وهرب يودنيتش إلى القسطنطينية فى شهر إبريل.

وفى الجبهة الشرقية، استقال كولتشاك من القيادة بعد أن هُزم هزيمة مرة فى أومسك، وقد تمت محاكمته وإدانته بالخيانة العظمى قبل أن يتم إعدامه فى ٧فبراير سنة ١٩٢٠. كما حدث انتصاران آخران على الغزو الأجنبى: أولهما على البارون رانجل فى الجنوب حيث قضت القوات السوڤيتية على جيشه وعاد ما بقى منه إلى القسطنطينية فى نوفمبر سنة ١٩٢٠. وثانيهما فى بولونيا حيث انتهى الأمر بتحول السلطة الديكتاتورية العسكرية إلى يد المارشال بيلدسوسكى فى مارس سنة ١٩٢١. وأثناء عام ١٩٢١ اعترف الغربيون – بعد فشل تدخلاتهم – بروسيا السوڤيتية، بسبب وجودها الفعلى أولا ثم بسبب حقها فى ذلك الاعتراف، وذلك كالآتى :

– إنجلترا فى مارس سنة ١٩٢١ عن طريق معاهدة تجارية مع روسيا السوڤيتية.

– ألمانيا فى مايو.

– النرويج فى سبتمبر.

– النمسا وإيطاليا فى ديسمبر.

فى «التاريخ العالمى» فى البلياد Pléiade (الجزء الثالث، ص٩٢١) نجد : «منذ نهاية عام ١٩٢١، انتهت الحرب الأهلية التى غذاها التدخل الأجنبى قبل كل شئ».

الفصل الرابع

إعادة البناء والسياسة الاقتصادية الجديدة

خرجت روسيا الثورية مستنزفة فى نهاية السنوات الثلاثة من النضال دون رحمة ضد الغزو، ذلك النضال الذى تلا الحرب القيصرية بفارق ثلاث سنوات.

وفور إحراز الانتصار المهلك للقوى، لم يعد العمال والفلاحون الذين قبلوا وقت المعركة أن يبذلوا أكبر التضحيات وأقصى الحرمان لمنع عودة الرأسمالية والملكية الإقطاعية للأراضى والطغيان القيصرى، يستطيعون تحمل هذا التوتر اللاإنسانى وقت السلم.

هكذا اشتعل الشغب فى كرونستاد منذ ٢٨ فبراير ١٩٢١؛ وساعد عليه الغزاة المهزومون الذين كانوا يحلمون بالانتقام. وكان من الضرورى إنهاء السياسة الاقتصادية الحربية فى البلاد كلها. ومنذ الرابع من فبراير عام ١٩٢١، كان لينين قد أعلن أمام عمال التعدين فى موسكو ما يلى: «مر الفلاحون، هذا الشتاء، بموقف عصيب من السهل أن يُفهَم استياؤهم منه، لذلك علينا أن نراجع العلاقات بين العمال والفلاحين. (lénine Oeuvres T.32 ص١١٢). أما حركات تمرد الفلاحين التى بدأت منذ صيف ١٩٢٠ فقد لعبت دورا أكثر حسما من أحداث كرونستاد فى التحول إلى السياسة الاقتصادية الجديدة.

أخذ لينين يضع الخطوط الرئيسية لـ«السياسة الاقتصادية الجديدة» التى تم تبينها فى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الروسى، فى مارس عام ١٩٢١، وذلك رغم مقاومة زعماء حزبه المتشددين.

وحل محل تبرعات الأهالى وقت الحرب، ضريبة تتناسب طبيعتها مع موارد الفلاحين ولا تمثل عبئا على شديدى الفقر منهم. وبأداء هذه الضريبة أصبح المزارعون أحراراً فى بيع منتجاتهم فى السوق؛ وقد حدث الشئ نفسه مع الصناعة الصغيرة فأصبحت التجارة الخاصة حرة.

وتم تشجيع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تشجيعاً كبيرا. ووفقاً لما قاله لينين، كان العنصر المحرك للاشتراكية شبكة من التعاونيات المدارة إدارة ذاتية والتى كانت على علاقات اتفاقية بالسلطة المركزية. وكان على هذه الشبكة أن تصل فى المستقبل بين الصناعة الاشتراكية الكبيرة والاستغلال التجارى الريفى الصغير.

هنا أخذ المتشددون يصرخون معتبرين ما حدث تنازلاً، بل وعودة إلى الرأسمالية وإنكارا للاشتراكية، فى حين كان لينين يسعى - خاصة من خلال النظام التعاونى الذى كرس له المقال الأخير الذى كتبه فى الـ«براڤدا» قبل وفاته بوقت قليل - نحو الطريق الرئيسى إلى الاشتراكية.

ورغم أن «السياسة الاقتصادية الجديدة» كانت قد أقيمت فى فترة رهيبة من العوز والاضمحلال لشعب بأكمله، إلا أنها تعد

التجربة الأولى في السعى إلى التوافق والتوازن بين الخطة الاقتصادية الموضوعة والسوق؛ فمشكلة الاشتراكية الأساسية تكمن في إيجاد توافق متجانس بين السوق والخطة الاقتصادية؛ والسوق يعتبر ضرورياً لعرض احتياجات المستهلكين، بل ضروريا أيضا بوصفه مثيراً للمبادرات الإنتاجية بواسطة المنافسة. أما تدخل السلطة في السوق بوضعها خطة اقتصادية، فيمارس ثلاث وظائف متساوية الأهمية:

١) منع السوق - إذا كان يعمل بلعبة المنافسة وحدها وبدون قانون - من أن يؤدى من خلال منطقه نفسه إلى تركيز الثروة فى أيدى أقلية على حساب مصلحة الضعفاء، تماما كما يحدث فى كل البلاد التى تطبق ما يطلق عليه «سياسة السوق». فحينما يكون السوق هو المتحكم الوحيد فى العلاقات الاجتماعية لا تكف الفجوة - بين الأقلية المالكة والجماهير التى لا تملك سوى جانب ضعيف من الثروة الاجتماعية - عن الاتساع.

٢) العمل على تحقيق الحماية الاجتماعية لشديدى الفقر فى كل المجالات، وفى مواجهة تركيز الثروة فى أيدى أقلية: وذلك على مستوى المرتبات والتأمين الاجتماعى والمسكن والصحة والتعليم والثقافة.

٣) توجيه الاقتصاد القومى من خلال الخطة الاقتصادية بشكل يؤدى فى النهاية إلى تحقيق مفهوم ماركس للإنسان والذى يتلخص وفقا لتعريفه للاشتراكية فى أن: «يستفيد كل رجل، وكل امرأة وكل

طفل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى تسمح لكل من يحمل بداخله عبقرية روفائيل أو موتسارت باستخدامها كاملة». أى هذا المفهوم الذى ينبغى أن يستند إليه أى بناء اشتراكى، وذلك على عكس مفهوم الإنسان الذى تستند إليه السياسة الاقتصادية التقليدية - دون أن تعلنه وحتى توحى بالموضوعية وبالضرورة العلمية - المؤسسة على بدهية أيديولوجية خاصة بتعريف الإنسان بوصفه فى الأساس منتجا ومستهلكا لا يحركه إلا مصلحته الشخصية؛ مما يؤدى إلى وجود غابة من المصالح المتعارضة؛ أو يؤدى إلى حرب الكل ضد الكل تحت مسميات «المنافسة» و«روح التسابق» أو «التبادل الحر».

أما البحث عن طريق جديد لم يشهده التاريخ الإنسانى من قبل - ورسم لينين خطوطه الرئيسية فى «وصيته» السياسية بعنوان «عن التعاون» («برافدا» يومى ٤و٦ يناير سنة ١٩٢٣) - فقد تعرض للاضطراب قبل أن يختفى بفعل سبع سنوات من الحروب الخارجية والداخلية ومن الغزو الأجنبى، دمرت أثناءها معظم المراكز الصناعية والزراعية الحيوية، وبفعل وفاة لينين فيما بعد فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٤.

صادفت السنة الأولى فى تطبيق «السياسة الاقتصادية الجديدة» جفافاً رهيباً اجتاح الأرض الروسية. وكان يتعين أولا خلق مراكز مساعدة للجياع للوصول بأى ثمن إلى المخزون اللازم من الأغذية والأدوية. وأخذت منظمات عمالية وإنسانية من العالم كله تنظم

حملات لجمع التبرعات، كما أعطى بعض رجال الثقافة نموذجا مشرفا أثناء هذه الأزمة، مثل أناتول فرانس Anatole France الذى تبرع بالقيمة المالية لجائزة نوبل التى حصل عليها لصالح الجياع فى منطقة نهر الفولجا، ومثل مكتشف القطب الجنوبى للكرة الأرضية نانسن Nansen النرويجى الذى نظم حملة تبرعات ضخمة.

وحتى فى الولايات المتحدة، نظمت بعض الشخصيات الكريمة مساعدات لمعالجة الأزمة الطارئة هذه؛ أما الحكومة الأمريكية فظلت تتعامل مع المشكلات الإنسانية بالطريقة نفسها التى اعتادت عليها (وتمثل الصومال نموذجاً لهذه الطريقة) حيث ترى فى المساعدة أو المعونة وسيلة للتدخل السياسى تُكلَّف به «المعونة الإدارية الأمريكية»(١). لذلك فقد كان ينبغى على الحكومة السوفيتية أن تتخلى عن هذا النوع من المساعدة.

ومع انتهاء هذه المآسى بالكاد، توفى لينين فى بداية عام ١٩٢٤. وأخذ ستالين - الذى كان حتى هذه اللحظة سكرتيراً عاماً للجنة المركزية للحزب الشيوعى بعد أن كان نائباً ممثلا الشعب بقومياته المختلفة - يركز فى يديه سلطات واسعة جداً فى كل مجالات نشاط البلاد، من الاقتصاد إلى السياسة، ومن الجيش إلى الثقافة.

من خلال مهامه المتعددة، كشف ستالين عن مواهب تنظيمية، وحظى بشعبية وصلت إلى درجة جعلت اللجنة المركزية تـه عليـه

(١) «American Relief Administration» (المؤلف).

القيادة، متجاوزة بذلك الخوف من فكرة التسلط فى الحكم بسبب تجمع سلطات لا محدودة فى يدى فرد واحد (ذلك الخوف الذى أدلى به لينين إلى اللجنة المركزية من قبل رغم اعترافه بمواهبه السياسية «الفذة»).

الفصل الخامس

ستالين والتصنيع

فى هذه الأوضاع تناول الاتحاد السوفيتى مشكلات دفع الاقتصاد القومى، وأولها مشكلة نقل البلاد إلى مرحلة التصنيع التى تأخرت كثيراً وقت القياصرة ثم جاءت سنوات الحرب السبعة لتقضى عليها.

لقد كان مستقبل الاشتراكية متوقفا على هذا التصنيع اللازم لتحديث الزراعة وميكنتها بهدف الوصول إلى الاستقلال الغذائى. كما كان لازماً لتحسين أوضاع المعيشة الخاصة بسكان المدن، من ناحية المسكن والمواصلات عبر البلاد السوفيتية كلها، ولخلق صناعة تسليح أصبح وجودها ضروريا بسبب محاصرة الدول التى تكن العداء للسوفييت. وكان يجب أن يتم ذلك كله دون معاونة من الخارج.

بدأ تطبيق الخطة الخمسية الأولى فى أكتوبر عام ١٩٢٨، وكانت هذه الخطة تعطى الألوية إلى إنتاج الطاقة (الكهرباء والفحم)، وإلى الصناعة الثقيلة، وخاصة صناعة الصلب.

فى عام ١٩٣٢، كانت نتائج الخطة مدهشة، للدرجة التى جعلت الجميع يعترف بنجاحها حتى فى الخارج، فقد كتبت المجلة الأمريكية «Nation» «أمة» فى نوفمبر سنة ١٩٣٢ قائلة: «أسفرت أربع سنوات من الخطة الخمسية عن إنجازات تفوق العادة... إن البلد يتغير إلى

درجة يصعب معها التعرف عليه». .

أما المجلة البريطانية «Forward» «إلى الأمام» فقد اعترفت إنه ينبغى «العمل بطاقة لم يعرفها العالم حتى هذه اللحظة» للوصول إلى نتائج كهذه.

زاد حجم الإنتاج الصناعى بنسبة ١٧٠٪ بالمقارنة بعام ١٩١٣، أما تصنيع الآلات الزراعية فوصل حجمه خمسة أضعاف ما تم عام ١٩٢٨[٢]. وتجاوزت قدرة السنترالات الكهربية نسبة ٢٥٪ من توقعات الخطة التى بدت وقتها غير واقعية بالمرة.

فى عام ١٩٣٢ – إذن – وبينما وصلت البطالة إلى معدلات رهيبة لم تحدث منذ أزمة العالم الرأسمالى الكبيرة عام ١٩٢٩ ـ (١١ مليون ونصف عاطل فى الولايات المتحدة وخمسة ملايين عاطل فى ألمانيا، و٢,٦ مليون فى فرنسا و٢,٣ مليون فى إنجلترا) لم تكن هناك أية بطالة فى الاتحاد السوفيتى، حيث ارتفعت المرتبات بنسبة ١٠٣٪ متجاوزة توقعات الخطة بنسبة ٤٤٪. أما يوم العمل فى الاتحاد السوفييتى فكان أقصر يوم عمل بالمقارنة ببلاد العالم الأخرى، حيث بدأ أكثر من ٨٠٪ من المؤسسات فى تطبيق يوم العمل ذى السبع ساعات منذ الثلاثينيات، فى حين وصل العمل اليومى فى المناجم وفى

(٢) من الصحيح أن مشروعات الميكنة الزراعية لم تستطع أن تعوض عن ذبح عدد هائل من الفصائل البقرية ومن الخيول بسبب التسرع والتسلط فى تطبيق الملكية العامة فى الريف.(المؤلف)

الأعمال الشاقة إلى ست ساعات فقط[٣].

وبلغت نسبة التعاونيات ٧٠٪ من مجموع الاستثمار الريفي، وأجرت مع الدولة عقود بيع.

مع ذلك، كانت التكلفة الإنسانية للتعميم المتزايد للملكية باهظة جداً. وقد تنبأ لينين في مشروعه في التعاون أن «تعميم الملكية ربما يتطلب عشرات السنين حتى يتقبله الفلاحون على أساس تجربتهم الخاصة معه».

رغم ذلك، وبناء على تطبيق إرشادات ستالين، تضاعف عدد الاستثمارات الريفية المتحدة في كولخوز أثناء الستة شهور الأخيرة من عام ١٩٢٩ خمس مرات، حتى غطت هذه الاستثمارات ١/٥ الأرض الروسية. واستوجب قرار ٥ يناير عام ١٩٣٠ إيقاعا أسرع للوصول إلى تعميم كامل للملكية. وزادت حدة المركزية الزراعية بسبب تكوين إدارة عليا من الشعب لإدارة العملية الزراعية بتنظيم أعلى من المؤسسات المعممة. أما «تصفية طبقة الإقطاعيين»، والتي كانت تهدف أصلاً القضاء على كبار ملاك الأراضي، فقد أدت في الواقع إلى القضاء على الطبقات المتوسطة في الريف، وإلى اضطهاد صغار المستثمرين.

ووصل تعميم الاستثمارات الريفية إلى معدلات رهيبة، جعلت صحيفة الـ«برافدا» تؤكد في افتتاحيتها أن وصول نسبة التعميم في

(٣) يجب مراعاة أن هذه الأرقام نسبية بسبب عبء ساعات العمل الإضافية. (المؤلف)

ربيع عام ١٩٣٠ إلى ٧٥٪ لا يمثل شيئاً استثنائياً[٤].!

وتعتبر هذه السياسة متناقضة جذريا مع برنامج لينين التعاونى، خاصة وقد استوجب مواعيد انتهاء عملية تعميم الملكية الانتقال من أسلوب موافقة الفلاحين الحرة إلى إستخدام أسلوب الضغط بالقوة، بل وبالعنف فى كثير من الأحيان. هكذا تقهقرت السياسة من الاتفاق مع الشعب إلى الضغط عليه.

ظهرت أساليب تعميم الملكية بالقوة فى مجال التصنيع أيضاً، لكن بشكل مختلف عما حدث فى الريف.

مما لا شك فيه أن الخطتين الخمسيتين الأوليين قد حققتا فى هذا المجال - إنجازات مدهشة؛ فلم تحظ الزراعة بـ١٢٠ ألف محراث فى الخطة الخمسية الأولى فحسب، بل تضاعف الإنتاج الصناعى بعد الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٣٩ اثنتى عشرة مرة بالمقارنة بعام ١٩١٣. وبوصول روسيا إلى إنتاج ١٥ مليون طن من زهر الحديد، و١٨ مليون طن من الصلب، و١٦٦ مليون طن من الفحم، و٣١ مليون طن من البترول، و٣مليون طن من القطن، أصبحت أول بلد صناعى فى أوربا والثانى فى العالم، بعد أن كانت قد تأخرت صناعياً وقت القياصرة.

هنا أيضاً يمكننا أن نتساءل : بأية تكلفة إنسانية؟ لقد نجح ستالين ومعه فريق من الأولياء له فى تحقيق هذا الإنجاز الضخم بناء

(٤) وصلت أساليب التعميم إلى درجة من القسوة استتبعت قمعاً شرساً وتكويناً لمعسكرات تقال نشأت منذ تلك الفترة. (المؤلف)

على مركزية قصوى للسلطة تعتبر كل معارضة، أو حتى نقد، بمثابة جريمة وخيانة لها.

هكذا أخذت البيروقراطية التى وقعت تحت استعباد الخوف تقود قضايا - ما هى إلا رمز لجرائمها الشاملة - أدت فى النهاية إلى الحكم بالموت على منظرين شديدى الأهمية مثل بوخارين، ومثل القواد العسكريين الذين أثبتوا جدارتهم عقب ثورة أكتوبر ومنهم الماريشال توخاتشفسكى. وأدت هذه السياسة إلى انتحار مؤسسى الثورة مثل أوردچونيكيدز، أو إلى اغتيال تروتسكى.

إلى أى مدى وصل هذا «التطهير» إذن؟

لا يستطيع أحد أن يحدد ذلك بأمانة. ومع ذلك فقد قدر اسحق دوتشر فى كتابه عن حياة ستالين، المنشور عام ١٩٥٣، عدد الضحايا ببضع عشرات من الآلاف.

ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد ارتفع كثيراً بعد تقرير خروتشيف إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى بالاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٦، وذلك دون أن يصل إلى المستويات الكافية التى أعلنت عنها الدعاية الرسمية لورثة المروجين لصورة «الرجل ذى السكين بين أسنانه»(٥).

(٥) وضع أرشيف القمع الذى فتح للمرة الأولى ليتم تحليله فى مجلة «تاريخ» «Histoire» فى سبتمبر سنة ١٩٩٣ على يد نيكولا ورث أن «الأرقام التى أعلن عنها فى ذلك الوقت كان قد تم تضخيمها بشكل لافت للنظر ومع ذلك فالأرقام الحقيقية كانت رهيبة لدرجة أنه «ربما تم إعدام نصف مليون شخص أثناء أبشع سنتين من القمع، أى عامى ٣٧ و١٩٣٨». (المؤلف)

وعلى سبيل المثال فمن الصعب التمييز بين الوفيات الراجعة إلى التحول الزراعى وإلى التصنيع وتلك الراجعة إلى أسباب طبيعية. فمن منا يستطيع تحديد - مثلاً - عدد الفاقد الإنسانى الذى كلف انجلترا لتتحول من زراعة القمح إلى صناعة الصوف بما صاحب ذلك من عنف فى صورة «قوانين الاستحواذ» التي طردت الفلاحين من أراضيهم لتحقق صناعة كبيرة؟

من الأسهل جداً تحديد الثمن الذى دفعته إنجلترا وفرنسا فى القرن التاسع عشر للانتقال إلى مرحلة التصنيع؛ ويكفى أن نرجع إلى تقارير مفتشى الفابريقات فى إنجلترا، كما فعل كارل ماركس.

أما بالنسبة لفرنسا فتتوفر لدينا وثائق دامغة نجدها فى تحقيقات فيليرمى[٦] ويورى[٧] المشهورة التى تحمل لنا أرقاماً مرعبة، فقد كشفت إحصاءات عام ١٨٣٧ عن وصول عدد المصابين والعاجزين فى عشر مقاطعات صناعية إلى ٨٩٨٠ فردا من مجموع ١٠ آلاف فرد من المقيدين فى جداول الانتخابات.

كما اجتاحت نسبة وفيات الأطفال البلاد، حتى أشار الطبيب جاسى Gasset فى تقريره عن مدينة ليل Lille قائلا: «فى ليل Lille، يموت طفل من بين كل ثلاثة أطفال فى شارع رويال قبل أن

(٦) Villermé: «جدول الحالة البدنية والمعنوية لعمال مصانع القطن والحرير والصوف». باريس ١٨٤٠.

(٧) Eugéue Ruret: «فقر الطبقات الكادحة فى فرنسا وإنجلترا» (المؤلف).

يكمل عامه الخامس، وفى شارع الـEtaques يصل عدد الوفيات إلى ٤٦ من بين كل ٤٨ مولود. من يستطيع بعد ذلك أن يتحدث عن المساواة فى مواجهة الموت!» وفى نانت Nantes، يفيدنا الطبيب جيبين Guépin بأن «العمال لا يربون ربع أطفالهم فى المتوسط بسبب الوفيات»[٨].

عام ١٨٤٠ لخص تان Thann رجل الصناعة مترتبات الغياب الكامل لأى تشريع خاص بالعمل فيما يلى: «إنهاك قوى الفرد البالغ من جراء أيام عمل طويلة للغاية؛ هجر المرأة بيتها الأسرى؛ التحلل البطئ للرباط الأسرى؛ الارتفاع المريع فى عدد المواليد المتوفين فور ولادتهم بين أطفال النساء العاملاتّ بالمصانع؛ انتشار مرض الكساح بين الطفولة العاملة». كما تنبأ بالانهيار السريع للصناعة، بل وبموتها إذا لم تتلق أى علاج، بما أن منابع الأيدى العاملة قد عُكرت. لذلك انتهى الأمر برؤساء العمل أنفسهم وبالطبقات القائدة إلى تفضيل ترتيب الأعمال وتنفيذها فى الريف.

فى أكثر من مناسبة، تحدث نواب فى الغرفة مطالبين الحكومة بحظر عمالة الأطفال أقل من خمس سنوات من العمر فى المناجم! وبخصوص الصناعة القطنية، كشف أحد النواب عام ١٨٣٩ عن استخدام ١٥٠ ألف طفل – ممن تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة والرابعة عشر – فى العمل يومياً لمدة تتراوح بين أربع عشرة ساعة

(٨) «نانت فى القرن التاسع عشر» Sebira ١٨٣٥. (المؤلف)

وسبع عشرة ساعة.

ظهر قانون فى ٢٢ مارس عام ١٨٤١ لينظم عمل الأطفال، حيث صدر قرار بعدم قبول الأطفال أقل من ثمانى سنوات للعمل بالمصانع، أما الأطفال من سن ثمانية إلى أثنى عشر فلا ينبغى لهم العمل أكثر من ثمانى ساعات، وأولئك من سن الثانية عشرة إلى السادسة عشرة لا يجوز لهم أن يعملوا أكثر من اثنتى عشرة ساعة! وقوبل هذا القانون بمعارضة قوية حتى لم يتم التصويت عليه إلا بشرط ألا يكلف أى مفتش بالتحقق من تنفيذه. حتى وصل الأمر إلى اختيار المصانع أنفسها المفتشين المستهترين المناسبين لها!

من المهم إذن ألا ننسب إلى البناء الاشتراكى خسائر تسبب فيها التصنيع بغض النظر عن النظام السياسى والحقبة التاريخية. بل تزداد خسائره حينما يحاول المرء فرضه داخل وسط عدائى ومهدد له[٩]. أما أولئك الذين يفضلون أن يتجاهلوا تلك المحن التاريخية، وأن يتظاهروا بالتغلب عليها بعبارات مثل : «كان يجب أن...»، «لم يكن هناك سوى...» فإليهم ما يلى على سبيل المثال :

قال ستالين فى خطبته عام ١٩٣٠ إلى المؤتمر السادس عشر للحزب البلشفى، مشيراً إلى الفجوة التى كانت مازالت تفصل بين الاتحاد السوفيتى والبلاد الأوربية والأمريكية الكبرى (التى كانت تحمل كراهية لا تتزعزع للاتحاد السوفيتى) قائلاً :

(٩) بإستثناء – ربما – ألمانيا فى العشرينيات. (المؤلف)

«علينا أن نعالج هذا التأخر خلال عشر سنوات وإلا تم القضاء علينا». فى سنة ١٩٤١ غزا هتلر روسيا، وربما لم تكن روسيا، بل والعالم كله، يعرفون ماذا يفعلون فى هذا الموقف إذا لم يكن ستالين قد أعطى هذه النصيحة النيرة التى لم يكن هناك غنىً عنها. فقد تنبأت الخطة بإنتاج عشرة ملايين طن من الحديد حتى عام ١٩٣٣، وأوضح ستالين «إننا فى حاجة إلى ١٧ مليون طن حتى عام ١٩٣٢» فى الواقع، لم يتم الوصول إلى هذا الهدف إلا فى عام ١٩٤١، حيث كان ذلك ضرورياً وقتها.

ماذا كان سيحدث - إذن - للعالم كله إذا لم يكن الاتحاد السوفيتى فى حالة تمكنه من مقاومة آلة الحرب الهتلرية الرهيبة، تلك الآلة التى تحملت همها كله ثلاث سنوات، ثم قضت عليها قبل حتى أن تشترك قوى الغرب فى هذا الحدث؟

الفصل السادس

الحرب العالمية الثانية

من اللازم أن نعيد النظر في حقيقة موقف دول العالم من القضاء على النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، خاصة وهذه الحقيقة مهمة جداً للأجيال التى لم تعش هذه المأساة رغم تناولها المتكرر من قِبل الدعاية الإعلامية بل وفى الكتب المدرسية.

أدت معاهدة فرساى المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى (والتى جعلت حياة الشعب الألمانى مستحيلة بسبب شروطها القاسية)، ومن بعدها أزمة العالم الرأسمالى الكبرى التى بدأت منذ عام ١٩٢٩ فى الولايات المتحدة (والتى أثرت أكثر ما أثرت على ألمانيا بما فيها من خمسة ملايين وستمائة عاطل) إلى ظهور هتلر؛ فقد اختاره الشعب الألمانى فى استفتاء عام أثناء انتخابات ٣٠ يناير عام ١٩٣٣ ليصبح مستشاره، وذلك بعد أن وعد بحل مشكلة البطالة وبإعادة العظمة المفقودة إلى ألمانيا المهانة.

وفى الواقع أن هتلر امتص مشكلة البطالة من خلال سياسة التسليح والتجهيز الحربى المبالغ فيهما(١٠)، وبمجرد أن وجد تحت يديه قوة عسكرية هامة، بدأ فى إعادة بناء «ألمانيا العظمى» بمراجعة

(١٠) وأيضاً من خلال إجبار المرأة على العودة إلى المنزل، بالإضافة إلى أساليب اضطهاد سياسة وعرقية أخرى. (المؤلف)

معاهدة فرساى. وكان أول نجاح أحرزه هو إعادة احتلال الرينانى. أما موسولينى زعيم إيطاليا الفاشية والذى أصبح حليفا لهتلر، فقد شجعه النموذج الهتلرى على غزو إثيوبيا عام ١٩٣٥ دون أن توقع عليه «عصبة الأمم» أية جزاءات فعالة. وفى عام ١٩٣٦، ساعد الفاشيون الألمان والإيطاليون الجنرال المتمرد فرانكو لينتصر على إسبانيا الجمهورية التى رفضت إنجلترا وفرنسا مساعدتها بحجة سياسة «عدم التدخل» التى انتهكها هتلر وموسولينى على الملأ.

فى مارس عام ١٩٣٨، دخل هتلر النمسا. وبدلا من أن يمارس القادة الإنجليز والفرنسيون معه سياسة مقاومة الفاشية بما تجره من عدوان، طبقوا معه طواعية «ميثاق الأربعة» الذى وقعت عليه ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا عام ١٩٣٣، ومن بعده كونت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا «جبهة ستريسا» بناء على اتفاقية إنجليزية - ألمانية عام ١٩٣٥.

أما الاتحاد السوفيتى الذى اقترح هباء بعد وصول هتلر إلى السلطة بأسبوع، فى المؤتمر الدولى لنزع السلاح، مشروعا للرد المشترك على أى عدوان خارجى، فوجد نفسه مهدداً فى الشرق الأقصى من اليابان التى احتلت منشوريا عام ١٩٣١ وأخذت تضاعف من غاراتها على الأراضى السوفيتية. ومع ذلك، نجح الجيش الأحمر فى رد القوات اليابانية إلى منطقة بحيرة خاسان، إلا أن الجيش اليابانى دخل منغوليا فى مايو ١٩٣٩. لكن وبفضل الميثاق السوفيتى - المنغولى، حاصر الجيش السوفيتى اليابانيين وأبادهم

فى نهاية شهر أغسطس وفقد الطيران اليابانى ٦٠٠ طائرة أثناء العمليات الجوية التى تجاوزت مستوى المناورة الحربية.

وبعد التشجيع الذى منحته القوى الغربية للعدوان الهتلرى، أصبح الاتحاد السوفيتى مهدداً من الشرق والغرب بحرب فى الجبهتين، فى الوقت نفسه كانت آلة الحرب الهتلرية تتلقى إمدادات هائلة من البلاد الغربية :

فى أكتوبر عام ١٩٣٦، توصل فون شاشت وزير الاقتصاد الهتلرى إلى اتفاقية مع القادة الفرنسيين لتوريد الحديد الخام حتى عام ١٩٣٨ مقابل ٣ مليار مارك ونصف كل سنة. وزادت نسبة تصدير البوكسيت إلى ألمانيا خمسة أضعاف، مما سمح لكبرى المصانع الألمانية باحتلال المركز الأول فى العالم لصناعة الألمونيوم. وأخذت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تبيعان إلى اليابان الحديد الخام والبترول ومواداً أخرى، بل إن الولايات المتحدة كانت تلعب الدور الرئيسى فى تمويل المعتدين، لدرجة أن قيمة استثمارات رؤوس الأموال الأمريكية فى الشركات الألمانية وصلت إلى مليار دولار دون أخذ القروض فى الاعتبار.

حينما وجدت تشيكوسلوفاكيا نفسها مهددة بالغزو الألمانى، أعلن الاتحاد السوفيتى عن استعداده ليوفى التزاماتها المنصوص عليها فى معاهدة ١٩٣٥، أى أن ينقذها بشرط أن تساعده فرنسا أيضاً. وطالبت الحكومة السوفيتية بسرعة عقد اجتماع لزعماء الدول الكبرى، أى الاتحاد السوفيتى وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا، بل إنه قد

تم إبلاغ تشيكوسلوفاكيا فى مناسبتين مختلفتين فى شهر سبتمبر باستعداد الاتحاد السوفيتى لمساعدتها حتى لو رفضت فرنسا التدخل.

أدارت فرنسا وجهها عن مقترحات الاتحاد السوفيتى كلها، ولم تقرر الحكومة التشيكوسلوفاكية – وهى أداة ضغط قوية فى يد الدبلوماسية الإنجليزية / الفرنسية – قبول المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفيتى، كما لم تقرر دعوة الجيش والشعب إلى المقاومة.

فى ٢٠ سبتمبر، وصل شامبرلين ودالادييه وموسولينى إلى ميونيخ لمقابلة هتلر، حيث تم تقرير مصير تشيكوسلوفاكيا فى بضع ساعات، وأصبح لزاماً عليها تسليم منطقة السوديت Sudètes إلى الهتلريين.

هكذا تخلت «الديمقراطيات الغربية» عن خطط الأمن الجماعى فى أوربا الشرقية عامى ١٩٣٣ – ١٩٣٤ للتحول إلى التعاون المعلن مع المعتدى. فى هذه الفترة، وجد زعماء بريطانيا العظمى وفرنسا أن المعسكر الهتلرى فى الشرق يتزايد بشكل مهدد لهم.

وقد كتب كولوندر Coulondre سفير فرنسا فى برلين فى تقريره إلى الحكومة يوم ١٥ ديسمبر عام ١٩٣٨، ما يلى: «إن الآلية الألمانية لا تتوقف أمام أية صعوبة، بل إن الأوساط العسكرية الألمانية بدأت من الآن تتحدث عن نزهة ما إلى القوقاز وبالجو».

فى ١٥ مارس، احتل الهتلريون تشيكوسلوفاكيا وفى ٢١ مارس طالبوا بولونيا بإعادة دانتزيج إلى ألمانيا. فى اليوم التالى دخلت

القوات الألمانية منطقة كليبيدا الليتوانية. وفى نهاية الشهر نفسه، تمت تصفية نضال الشعب الإسبانى - الذى دام ثلاث سنوات - ضد فرانكو بانتصاره - بعد ذلك ببضعة أيام، استولت قوات موسولينى على ألبانيا.

ورغم أن سياسة حكومتى بريطانيا العظمى وفرنسا كانت تحبذ اتجاه شهية هتلر نحو الشرق، إلا أنهما أصبحا على يقين من أن هتلر إذا انتصر على الاتحاد السوفيتى فلن يستطيع أى شئ أن يقف بينه وبين سيطرته الكاملة على أوربا. هكذا قررت بريطانيا العظمى وفرنسا - تحت ضغط الرأى العام الفرنسى والإنجليزى - قبول المحادثات التى اقترحها الاتحاد السوفيتى فى ١٧ إبريل سنة ١٩٣٩ بهدف الوصول إلى ميثاق ثلاثى للتعاون المتبادل. وفى ٢٣ يوليو اقترحت الحكومة السوفيتية اجتماع الممثلين العسكريين للقوى الثلاثة لصياغة الإجراءات الملموسة لهذا التعاون المتبادل. ورغم أهمية الإسراع بالأمر، لم تصل الوفود الإنجليزية والفرنسية إلى موسكو إلا فى ١١ أغسطس، وبدون إعلان مسبق.

فى هذه الأثناء، ألقى رئيس الوزراء الإنجليزى شامبرلين، يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٩، بيانا فى غرفة السلطة التشريعية بالبرلمان، أوضح فيه أن محادثات وزير التجارة الخارجية البريطانى هادسون، فى لندن يوم ١٠ يوليو، قد تنبأت بمنح ألمانيا قرضا تبلغ قيمته مليار جنيه استرلينى.

أثناء المحادثات العسكرية فى موسكو، لاحظ الوفد السوفيتى أنه

لكى يواجه العدوان الهتلرى بشكل فعال، سوف يتعين على بولونيا ورومانيا - حليفتى بريطانيا العظمى وفرنسا - أن يسمحا لقواته بالعبور من أراضيهما، بما أنه لا توجد حدود مشتركة بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا. وفى الواقع أن بولونيا ورومانيا لم ترحبا بتحقيق هذا الشرط الأول للتعاون العسكرى.

أصبح من الواضح أن سياسة ميونخ سوف تستمر، وأن قوات هتلر كلها يمكنها أن تهجم على الاتحاد السوفيتى دون أن تقدم بريطانيا وفرنسا أية مساعدة لروسيا. فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٩، وبعد أن اقترح هتلر على الاتحاد السوفيتى ميثاقا بعدم الاعتداء، وقع الاتحاد السوفيتى عليه على اعتبار أن ذلك هو الرد الوحيد الممكن على سياسة ميونخ، والوسيلة الوحيدة لرد عدوانها.

أخذ الزعماء السياسيون أنفسهم الذين تعاهدوا مع هتلر على تسليمه تشيكوسلوفاكيا، يصرخون من الفضيحة والخيانة التى ارتكبها الاتحاد السوفيتى حينما اضطر لتوقيع ميثاق مع ألمانيا.

بعد أن غزا هتلر بولونيا فى أول سبتمبر وانهارت الحكومة البولونية، أخذت القوات السوفيتية تتقدم حتى وصلت إلى «خط كورزون» (الحد الفاصل بين روسيا وبولونيا، والذى اقترحه لورد كورزون عام ١٩١٨)، وهكذا تم إيقاف التقدم الألمانى فى الشرق مؤقتاً.

أما فى الغرب، فقد أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا الحرب على ألمانيا فى ٣ سبتمبر.

في ٣٠ نوفمبر، أوقفت فنلندا محادثاتها للالتزام بسياسة الاتحاد السوفيتي، وأعلنت الحرب عليه تحت ضغط من القوى الغربية التي وعدت بمساندتها. وبالفعل، سلمت حكومتا فرنسا وإنجلترا - اللتان لم تتحركا من الجبهة الألمانية حتى أطلق على هذه الحرب «حرب فكاهية» لأنها لم تحدث - فنلندا طائرات ومدافع، كما أخذتا في إعداد كيان عسكري في شكل حملة إنجليزية - فرنسية إلى فنلندا.

واقترحت الولايات المتحدة إرسال قروض إلى فنلندا، بل إن «نيويورك تايمز» تنبأت، في ديسمبر سنة ١٩٣٩، بأن الحرب السوفيتية - الفنلندية يمكنها بسهولة أن تخلق جبهة متحدة ضد الاتحاد السوفيتي. وفي الواقع، أرسل موسوليني أيضا إمداداته إلى فنلندا.

وبعد ثلاثة شهور من انتهاء حرب فنلندا (في ١٢ مارس ١٩٤٠) التي لم تنجح في وضع وجود الاتحاد السوفيتي في خطر، غزاه هتلر في ٢٢ يونيو ١٩٤١ دون أي إعلان للحرب، حيث كان يظن أن سياسة «الحرب الصاعقة» سوف تنجح في موسكو مثلما نجحت في فرنسا، وتجعله يدخل لينينجراد وكييف قبل حلول الشتاء. وبالفعل، أحرز في البداية نجاحات مذهلة؛ ففي شهر ديسمبر كانت جيوشه على أبواب موسكو بعد أن دمرت، أثناء زحفها العدواني، ١٢٠٠ طائرة سوفيتية و٦٦ مطارا حربيا، وبعد أن استولت على ٣٠٠٠ مدفع حربي وعلى جزء كبير من مخزون الأسلحة بداية من منطقة الحدود.

وبما أن موسكو فى الوسط ولينينجراد فى الشمال وكييف فى الجنوب، فقد كن مهددات باعتبارهن أكبر ثلاثة محاور للاعتداء الألمانى.

لم يؤد الزحف السريع للجيوش الهتلرية إلى تشتيت التجهيز العسكرى السوفيتى للدفاع عن الحدود فحسب، بل حرم الاتحاد السوفيتى من أفضل أراضيه الزراعية ومن مراكزه الصناعية الأكثر إنتاجا.

مع ذلك، لم يصل هتلر إلى الأهداف المحددة لمعسكره قبل الشتاء لأنه استهان فى تقدير المقاومة الداخلية للشعب السوفيتى، فقد ظن بعد تجربة الانتصار على فرنسا، وبعد الهزائم العسكرية القاسية التى كبدها للاتحاد السوفيتى، أن النظام سوف ينهار دون مساندة شعبية.

لكن الرياح لم تأت بما تشتهى السفن - أولا لأن القوات السوفيتية رغم الحصار ورغم فقدها عديداً من أعضائها، لم تستسلم وأخذت تكوّن مراكز مقاومة لتعطيل تقدم الزحف الألمانى. هكذا، استطاعت حامية برست ليتوفسك - مثلا - أن تقاوم لمدة شهر تحت الحصار، ولم يتم الاستيلاء على الحصن إلا بقتل المدافعين عنه. كما ظلت كييف تقاوم مدة ٨٣ يوما الهجمات الهتلرية التى استولت، فى النهاية، على المدينة يوم ١٩ سبتمبر بعد أن فقدت ١٠٠ ألف من رجالها. أما لينينجراد فلم يستطع أحد التمكن منها، ورغم خضوع سكانها، وعددهم ٢ مليون ونصف نسمة، للحصار الاقتصادى

الهتلرى منذ خريف عام ١٩٤١ وانقطاع اتصالهم بالخارج إلا عن طريق بحيرة لادوجا، ورغم تعرض المدينة بالكامل للمجاعة وللقذائف الجوية لمدة ٨٧٠ يوما، فلم يترك أهالى لينتجراد العدو يدخل مدينة لينين، مهد ثورة أكتوبر. ولم تتحرر لينتجراد من الحصار الاقتصادى إلا فى ٢٧ يناير عام ١٩٤٤. وكوّن الأهالى وراء ظهر الجيش الألمانى فصائل من المؤيدين من بقايا الوحدات العسكرية المهزومة، قامت بمضايقة قوات الاحتلال من خلال عمليات إغارة صغيرة، مثل قطع الكبارى، وتدمير الشبكات التليفونية، وحرق مخزون الأغذية أو المؤن، وقطع الطريق على القطارات.

فى موسكو، كانت هناك حالة تعبئة عامة للشعب لارتجال نظام دفاعى ما يحوّل المدينة إلى حصن لا يمكن للهتلريين الاستيلاء عليه.

تقول «موسوعة أونيفرساليس» «L'Encyclopédie Univer-salis» إن «الحرب كانت بمثابة اختبار لصلابة الاتحاد والنظام. ولم يلق التعاون مع المحتل إلا قدرا ضئيلا من الترحيب، باستثناء بلاد البلطيق... وتشهد أهمية حرب المؤيدين... وراء ظهر العدو، والمستندة إلى الشعب، على مشاعر الارتباط بالوطن السوفيتى. وهكذا لم يهتز النظام».

ويُعد عام ١٩٤١ فى نظر الشعب السوفيتى بمثابة «العام الرهيب»، حيث استمر زحف الجيش الهتلرى إلى الأمام. ولكى تتم مقاومة الغزو وُضع اقتصاد البلد بالكامل لخدمة الحرب من خلال تحول صناعى ضخم. فتحولت مصانع كانت تصنع المحاريث، إلى

صناعة المدافع الحربية، كما تحولت مصانع المعادن إلى إنتاج مزيج المعادن اللازمة للمصفحات وللمدافع، أما مصانع الآلات الزراعية فتحولت إلى إنتاج مدافع الهاون. وتم إخلاء المصانع الكبيرة فى موسكو ولينينجراد وخاركوف وأوديسا، مع غيرها من المراكز الصناعية فى الاتحاد السوفيتى، خاصة تلك الواقعة فى الأورال فى سيبيريا، وفى جمهوريات آسيا الوسطى.

خلال عام واحد تحول الاتحاد السوفيتى إلى معسكر مقسم، وعاد الإنتاج الصناعى – بعد تحوله لخدمة أغراض الحرب – إلى مستواه السابق قبل الحرب.

ولم تكن هذه النتيجة الفائقة لتتحقق لولا تعبئة الطاقات الشعبية كلها، تلك التعبئة التى جاءت طواعية منهم لأن الدولة لم تتوفر لها وسائل قمع أو إكراه لتجبر هذا العدد الضخم من الجماهير على العمل، سواء كان ذلك فى الأراضى المحتلة أو فى المناطق التى كانت حرة.

فى نوفمبر عام ١٩٤٢، نجح الجيش السوفيتى فى التحول من الدفاع إلى الهجوم بفضل إخلاص الشعب بأكمله وبفضل اللجوء إلى اقتصاد الحرب. وفى البداية قامت ثلاث فرق من الجيش السوفيتى بمحاصرة القوات النازية – منذ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢ – التى كانت تحتل ستالينجراد وذلك فى المنطقة بين الفولجا والدون، حيث شملت الفصائل النازية ٣٣٠ ألف رجل. وبعد معارك حامية انتهت بالاستيلاء على ستالينجراد بأكملها، أُجبر الماريشال فون بولوس Von Paulus على تسليم المدينة فى ٢ فبراير عام ١٩٤٣، بعد أن

ضحى بـ١٤٧ ألفاً من جنوده الذين قتلوا وبـ٩١ ألفا ممن سجنوا (وبينهم ٢٢ جنرال عسكرى).

ويشير هذا النصر غير المسبوق على مدى التاريخ، إلى نقطة تحول جذرية فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية. فقد دُمرت سمعة الجيش الهتلرى – سيد أوربا كلها – الذى كان يعتبر نفسه جيشا لا يقهر.

من هذه اللحظة فصاعدا، أصبح الاتحاد السوفيتى يمتلك زمام الأمور، وأخذ يسترد المدن التى فُقدت قبل ذلك بعام، رغم جهود الجيش الألمانى الهائلة.

ويعد النصر الثانى الحاسم، بعد نصر ستالينجراد، هو النصر فى معركة كورسك التى استمرت من يوم ٥ يوليو عام ١٩٤٠ إلى ٣ أغسطس عام ١٩٤٣. وقد أعد هذا النصر الجيش السوفيتى ليصل بهجومه الكبير إلى ما وراء الحدود، محرراً رومانيا ومن بعدها بلغاريا والمجر ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، بل وجمهوريات البلطيق فى الشمال، من السيطرة الهتلرية.

وفى النهاية دخل الجيش السوفيتى ألمانيا نفسها، حيث جمع هتلر معظم قواته على الجبهة الشرقية، حتى أنه من بين ٢٧٤ فرقة فى الجيش الألمانى، كانت هناك ٢٠٤ فرقة تواجه الاتحاد السوفيتى.

أما الاتحاد السوفيتى فكان يستعد لهجمته الأخيرة لتحرير بولندا والزحف نحو فيينا وبرلين. وقد تم تعديل هذا المخطط وفقاً لطلب ونستون تشرشل بهدف إنقاذ القوات الأمريكية على الجبهة الغربية.

ومنذ نهاية عام ١٩٤١ تكوّن فعليا التحالف المضاد لهتلر، من دول الاتحاد السوڤيتى والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، بل وفرنسا التى نجحت بقيادة الچنرال ديجول، ورغم الاحتلال، فى الحفاظ على مكانها داخل هذا التحالف، حتى كانت الوحيدة التى أرسلت إلى موسكو فرقة بحرية صغيرة ومن بعدها الفرقة العسكرية «نورماندى - نيمين» لكى تحاربا فى صفوف السوڤييت على الجبهة الشرقية.

لكن على الرغم من تلك الجهود، ومن جهود المقاومة فى الأراضى الفرنسية، لم تُفتح جبهة ثانية فى شرق فرنسا وجنوبها إلا بعد ذلك بمدة طويلة، حين رسا هناك الأسطول الإنجليزى - الفرنسى - الأمريكى فى يونيو عام ١٩٤٤.

ويعكس هذا التلكؤ سلوك عدد كبير من الساسة الغربيين، ذلك السلوك الذى عبر عنه السناتور الأمريكى ترومان Truman (الذى أصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة) بطريقة تهكمية قائلاً: «إذا كنا نرى أن الغلبة الآن لألمانيا، فعلينا أن نساعدها حتى يستعر القتال أكثر وأكثر». هكذا صاغ ترومان المنهج الذى عممه الزعماء الأمريكيون فى العالم كله حتى يصلوا إلى الهيمنة عليه.

لكن جاءت اللحظة التى أملت فيها العلاقات بين القوى الدولية بتكوين جبهة أخرى مع الاتحاد السوڤيتى لتفادى خطر زحف الجيش الأحمر على أوربا بأكملها وصولاً إلى المحيط الأطلنطى. ومن ٢٨ نوفمبر إلى أول ديسمبر عام ١٩٤٣، عقد فى طهران مؤتمر للحفاء تعهدت خلاله حكومتا أميريكا وبريطانيا بتنظيم أسطول يصل

إلى شمال فرنسا وجنوبها قبل أول مايو ١٩٤٤.

وبالفعل حدث ما تعهدا به أثناء الزمن المحدد لذلك. أما هتلر الذى قام بتعبئة طبقات جديدة للحرب فى الفترة الأخيرة، فقد أصبح يتوفر لديه ٣١٥ فرقة عسكرية وعشرة ألوية.

خلال ثلاث سنوات، تحمل الاتحاد السوفيتى وحده عبء الهجمات الأرضية للنازيين. ومع رسو الأساطيل فى غرب أوربا، ظلت الجبهة السوفيتية - الألمانية الساحة الرئيسية للقتال أثناء الحرب العالمية الثانية. ومن بين ٣١٥ فرقة عسكرية وعشرة ألوية توفرت لدى الجيش النازى، تجمعت ١٩٨ فرقة وستة ألوية على الجبهة الشرقية منذ بداية عام ١٩٤٤. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ٣٨ فرقة و١٨ لواء من أعوان ألمانيا داخل أراضى الاتحاد السوفيتى. أما الفرق التى كانت فى مواجهة القوات الأمريكية البريطانية فى إيطاليا فلم يتجاوز عددها ١٩ فرقة ولواء واحدا، أى ٦٪ من مجموع قوات ألمانيا. ولم تحتفظ القيادة الألمانية فى فرنسا وهولندا وبلچيكا والنرويج. إلا بـ٦٤ فرقة عسكرية ولواء واحد، أى ما يعادل ٢٠٪ من جيشها.

ولقى وصول أسطول التحالف إلى الشواطئ الفرنسية فى نورماندى، يوم ٦ يونيو عام ١٩٤٤، نجاحاً كبيراً. وسارت الأمور فى سرعة جعلت باريس الثائرة تتحرر وحدها قبل وصول جيش الحلفاء، حتى استسلم حاكم المدينة الألمانى فون شولتيتز للمحاربين الفرنسيين. وأخذ جيش الحلفاء الذى ضم وحدات فرنسية قوية ومتحمسة تحت قيادة الجنرالات كونيج ولاتر وتاسينى ولوكليرك

ومونسابار، يتقدم دون توقف حتى تجاوز ستراسبورج في اتجاه برشتسجادن حيث كان يقيم هتلر.

ويختلف الأمر فيما حدث مع الجيش الإنجليزى - الأمريكى الذى عبر شمال فرنسا، ففى ١٦ ديسمبر عام ١٩٤٤، ردت القوات النازية على جيش التحالف بهجومها على آرچن، حيث قلبت القوات الأمريكية رأساً على عقب وبدأت فى تعقبها نحو البحر متتبعة تراجعها. ووفقاً لشهادة الچنرال الألمانى جوديريان فإن هتلر «كان يتوقع أن يكسب وقتاً هكذا ليدمر آمال خصومه فى تحقيق نصر كامل، وليجبرهم على التخلى عن مطلبهم فى استسلامه غير المشروط، بل ليجبرهم أيضاً على توقيع معاهدة سلام منفصلة معه»(١١).

ثم التمس رئيس الوزراء البريطانى تشرشل المساعدة العاجلة من حكومة الاتحاد السوفيتى، فتدخلت قيادته لإنهاء الهجوم فى ١٢ يناير رغم عدم ملاءمة الجو لعمليات الطيران والقصف الجوى.

وهكذا أُجبرت القيادة الألمانية على تحويل أكثر فرقها العسكرية حنكة وتدريباً من الجبهة الغربية إلى الجبهة الشرقية بأسرع ما يمكن، مما سمح لقوات التحالف بالتقدم من جديد دون أن تقابل أية مقاومة تذكر. وفشل هجوم هتلر المضاد الذى كان يُفترض فيه إظهار قوة هتلر إلى الإنجليز والأمريكان بهدف حثهما على توقيع معاهدة

(١١) "Erinnerugen eines Soldaten". Heidelberg, 1951 (المؤلف)

سلام منفصلة معه.

في هذه المرحلة الأخيرة من الحرب، أخذت مقاومة الهتلريين في الغرب تخفت، حيث فضلوا غزو القوى الغربية على غزو السوفييت المتدفقين نحو الشرق والذين دافع الهتلريون عن مواقعهم ضدهم بحماس ملتهب. وخلف المواقع المجهزة تجهيزا شديدا فيما وراء الأودر وناس (Neisse)، والتي كان يتعين على الجيوش السوفيتية تدميرها واحدة تلو الأخرى مقابل خسائر رهيبة، كانت برلين تبدو حصناً منيعاً، حيث أُعدت ثلاثة صفوف مُركزة لتحصينها، كما أعدت المدينة نفسها مقاومة داخلية حامية.

ووصل عدد جنود الجيش الألماني الذي كان يحمي برلين إلى ما يقرب من مليون رجل، كما شمل ٨ آلاف مدفع حربي بما فيها من مدافع الهاون، و١٢٠٠ مركبة حربية بمدافعها، و٣٣٠٠ طائرة. أما القيادة السوفيتية فركزت عدتها في ١٠ آلاف مدفع و٦٣٠٠ مركبة حربية ومدافع إطلاق ذاتي، و٧٣٠٠ طائرة.

بدأ الهجوم على برلين يوم ١٦ إبريل واستمر حتى ٢ مايو. وبدلاً من إيقاف المقاومة التي باتت غير ذات فائدة، استمر الهتلريون في إلقاء قواتهم وسط معارك الشوارع. وتم وضع ملصق يحمل أوامر هتلر التالية على جدران برلين: «يعتبر أي فرد يقترح إجراءات تضعف قوة المقاومة أو يوافق عليها فحسب، خائناً. وسوف يتم إعدامه فوراً رمياً بالرصاص أو شنقاً».

وحين أبت القيادة النازية الاستجابة لإنذار التسليم، اندفعت القوات السوفيتية تهجم على برلين وخلال عشرة أيام كان على المحاربين السوفييت أن يهجموا على كل حى، وكل شارع، ويستولوا عليه زاحفين فى عدة اتجاهات - فى وقت واحد - نحو قلب المدينة ليلتقوا بقيادة الرايخ. بعد ذلك بساعة واحدة انتحر أدولف هتلر بتناول السم: كما انتحر جوبيلز Gobbels بعد أن أعطى السم إلى زوجته وأطفاله. وفى ٢ إبريل عام ١٩٤٥، سلمت حامية برلين نفسها.

أثناء حصار برلين - وبدون أن يكون لتلك الغارات الجوية الذابحة أية فائدة عسكرية بما أنها تقع خلف صفوف المعركة - قصف الطيران الأمريكى المراكز الصناعية الكبيرة التى شكلت فيما بعد منطقة الاحتلال السوفيتى؛ أى الهال Halle وديسو Desseau ، وخاصة درسد Dresde حيث أردى القصف ١٧٠ ألف قتيل من الأهالى.

خرج الاتحاد السوفيتى من الحرب العالمية الثانية منتصرا، تلك الحرب التى دفع فيها القدر الأكبر من البطولة والتضحية. ومع أن الولايات المتحدة قد أرسلت إليه ١٢٠ ألفاً من الطائرات (وفقا لما أعلنه الأمريكان) خلال الحرب، إلا أن هتلر كان فى الفترة نفسها قد صنع ٨٠ ألف طائرة، كما صنع السوفييت ١٢٠ ألفا. وفقد الجيش الأمريكى

الذى تدخل فى المرحلة الأخيرة من الحرب ٢٠٠ ألف جندى، فى حين فقد الاتحاد السوفيتى ٢٠ مليونا ما بين جنود ومدنيين.

وشملت إعادة البناء التى قام بها الاتحاد السوفيتى لإصلاح خسائره وما تهدم به، ملايين من المتطوعين تماماً كما حدث أثناء مقاومة الغزو. وتراوحت هذه الخسائر بين مناجم دومباس Dom-bass التى أغرقها الهتلريون، وبين السكك الحديد التى دُمرت، والسنترالات والخطوط الكهربائية التى قطعت، وبين مدن لينينجراد التى تحولت إلى أطلال بل وإلى مقبرة شاسعة، وكييف التى محيت تقريباً، وستالينجراد التى تهدمت.

فى نهاية عام ١٩٤٧، أى بعد عامين من نهاية العدوان، وصل الإنتاج إلى مستواه نفسه قبل الحرب. واستمر التقدم السوفيتى الخارق. وراحت أعمال البناء والحفر تغطى البلد كلها حتى سيبيريا، ومن كازاخستان إلى بايكال فى الشمال، ومثال ذلك السدود الكبيرة فى أنجارا وأينيسى، أو فى الجنوبى حيث تم حفر قناة بين الڤولجا والدون وأقيم سنترال كارخوفا على الدنيبر(١٢).

(١٢) من الملائم أن نذكر هنا أنه قد تم الوصول إلى هذه النتائج جزئيا بفضل استخدام أعداد هائلة من المساجين الألمان واليابانيين المرحّلين من بولندا وبلاد البلطيق ومولداڤيا ... إلخ.

فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى بالاتحاد السوفيتى، ألقى مالنكوف مقرر اللجنة المركزية بياناً يضم تلك الإنجازات التى لم يشك فيها ولا فى عظمتها، متجاهلا بذلك أى نقد لنتائجها أو لسلبياتها وللأساليب الديكتاتورية والبيروقراطية التى استخدمها القادة بشكل مطرد لتحقيقها فى خضم السعادة البالغة بالنصر وبتقدم جماهير الشعب الفقيرة.

نُسب كل النجاح الذى حققه الشعب إلى ستالين وحده، ودون أى نقد لما قام به.

الفصل السابع

الحرب البـــاردة

لا شك أن الفترة التى تلت النصر كانت قاسية على الاتحاد السوڤيتى بشكل خاص، وذلك بسبب تجدد المحاصرة التى تعرض لها منذ مولده عام ١٩١٧، فى عام ١٩٤٦، فى خطابه فى فولتون فى مارس عام ١٩٤٦ ، أطلق ونستون تشرشل إشارة بدء «الحرب الباردة» فقد دعا إلى «إظهار قوته إلى الروس»، وإلى الاتحاد مع الولايات المتحدة ضد «الشيوعية الشرقية».

بعد ذلك بعام، طالب ترومان بـ«حق» الولايات المتحدة فى التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى (مذهب ترومان). وطُبق هذا المذهب عملياً للمرة الأولى فى اليونان حيث تلقى الفاشيون والملكيون معونة أمريكية سخية. وكانت تركيا جارة الاتحاد السوڤيتى هى ثانى حقل لتطبيق مذهب ترومان، فى هذا الخصوص كتب والتر ليبمان فى إبريل عام ١٩٤٧ قائلاً: «لقد اخترنا تركيا واليونان ليس لأنهما تقدمان نموذجين براقين للديمقراطية، بل لأنهما تمثلان الأبواب الاستراتيجية للبحر الأسود نحو قلب الاتحاد السوڤيتى».

فى صيف ١٩٤٧، أعلن مارشال رئيس وزراء الولايات المتحدة، على الملأ، خطة لمساعدة بلاد أوربا اقتصادياً. وقامت الفكرة الرئيسية للخطة على تعضيد النظام الرأسمالى الذى أضعفته

الحرب، وعلى تغذيته تحت قيادة الولايات المتحدة لمقاومة الاتحاد السوڤيتي. في عام ١٩٤٧ وفي بداية عام ١٩٤٨، تمت بعض المحاولات عن طريق خطة مارشال لتقسيم بلاد أوربا الشرقية، وللاستفادة من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة لمرحلة ما بعد الحرب من أجل جذب بعض هذه البلاد داخل الفلك الأمريكي.

كانت معونة الولايات المتحدة الأمريكية مرهونة بسيطرتها على التجارة الخارجية و - جزئياً - على الصناعة والأموال في البلاد المستفيدة من تحجيم تجارة الاتحاد السوڤيتي الخارجية.

على المستوى السياسي والعسكري أخذ هذا «الحلف المقدس» الجديد شكل كتلة أوربية مضادة للسوڤييت، وذلك من خلال معاهدات مارس عام ١٩٤٨ بين بريطانيا العظمى وفرنسا وبلچيكا ولوكسمبورج التي سيطرت عليها الولايات المتحدة مع إيطاليا والنرويج والدانمارك والبرتغال ليوقعوا «معاهدة شمال الأطلنطي» أي ليكونوا الكتلة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي. وعلى أمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بسر السلاح النووي، أسس الرئيس ترومان سياسة في «الدبلوماسية الذرية» التي افتتحها في هيروشيما.

رداً على تكوين حلف شمال الأطلنطي، وبعد سلسلة من معاهدات المساعدة المتبادلة مع البلاد المجاورة (رومانيا والمجر وبلغاريا)، كوَّن الاتحاد السوڤيتي هيئة للتعاون المشترك على المستويين الاقتصادي والعسكري، وذلك وفقا لميثاق ڤارسوڤي والكومكوم. أما سياسة التكتلات التي سيطرت عليها من ناحية الولايات المتحدة، ومن ناحية

أخرى الاتحاد السوفيتي (الذي قام في يونيو عام ١٩٥٤ بتشغيل أول محطة ذرية له) فقد استمرت لمدة ربع قرن منذ ذلك الوقت تسيطر على السياسة العالمية التي أخذت تتسم بـ«توازن الإرهاب».

وسط هذه المنافسة الحامية، أخذ الاتحاد السوفيتي يحرز نجاحات من بينها إطلاق أول قمر صناعي من الأرض «Spautnik» «سبوتنيك» في ٤ أكتوبر عام ١٩٥٧، وإطلاق أول صاروخ فضائي إلى القمر في ٢ يناير عام ١٩٥٩، ومن بعده إطلاق الصاروخ الأول الذي يحمل قائدا هو جاجارين في فبراير عام ١٩٦١.

هكذا بدأ التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مجال الفضاء، مرهقاً اقتصاد الدولتين وخاصة الثانية منهما بما أنها الأفقر، وحتى وصل إلى قمته بنشوة الـ M.A.D (أو التدمير المتبادل المؤمَّن) وإلى «حرب النجوم» التي كان يحلم بها رونالد ريجان.

في هذه الأثناء مات ستالين في ٥ مارس ١٩٥٣، وبعد ذلك بثلاثة أعوام، في الفترة من ١٤ إلى ١٥ فبراير عام ١٩٥٦، كشف خروتشيف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عن أخطاء ستالين وجرائمه، مع ذلك فمن العدل أن نتذكر أننا ندين له بتحرير آلاف المساجين وإعادة تأهيلهم للحياة داخل المجتمع، وكذلك ببداية تحرير الفكر.

لكن بدلاً من إعادة التفكير في تطور النظام السوفيتي ككل انطلاقاً من مبادئ الاشتراكية النظرية، فتح خروتشيف ملفات النظام

الستالينى اللاإنسانى كما لو كان يسوى حساباً معه بأثر رجعى. هكذا نُسبت الأخطاء والجرائم كلها إلى «شخصية ستالين» فقط، وبالتالى ظهر وهم أنه يكفى إحلال رجل سئ برجل آخر طيب لتصحيح أخطاء الماضى. وذلك بدلاً من البحث عن الأسباب التى أدت إلى إفراز ديكتاتورية ستالين فى النظام نفسه، وفى ظروف تطوره التاريخى وانحرافاته النظرية.

وسمح هذا الكشف العاصف لخروتشيف بالاستيلاء على السلطة، فأصبح من ناحية قائد حزب الدولة ومن ناحية أخرى أخذ يؤسس ستالينية من دون ستالين.

لا شك أن القمع البوليسى قد خفَّ كثيرا، إلا أن خروتشيف فعل مثل ستالين حينما جعل من نفسه منظّرا فى علمى الأحياء واللغويات، وأخذ يضع نظريات سلطوية فى الدين والفنون بدوجماطيقية كاسحة.

وعلى المستوى السياسى والاقتصادى، نادى خروتشيف، تحت ستار «التعايش السلمى»، بـ«اللحاق بالبلاد الرأسمالية ومجاوزتها»، مما لا يرد على الاحتياجات الأصلية لخلق اقتصاد صناعى - بأسرع ما يمكن - يستطيع أن يهب البلد وسائل الاستمرار فى الحياة والتغلب على المحاصرة العدائية. من تلك اللحظة فصاعدا تم تبنى نموذج النمو الاقتصادى الرأسمالى، وأصبح الهدف المحدد هو منافسته فى شراهة بلا نهاية، وهو ما أسماه خروتشيف «ثورة الجولاخ» (goulach) ملوحاً لكل عامل بأمل فى أن يصبح برجوازياً.

أدى هذا الأمل القاتل لاعتبار أن الاشتراكية سوف تحقق الرأسمالية أفضل من الرأسماليين أنفسهم، إلى أسوأ النتائج. وبدأ الأمر بتناسى الحقيقة التى اكتشفها سيزموندى Sismondi قبل قرن ونصف، حينما كتب عام ١٨٢٧ فى كتابه «مبادئ جديدة للاقتصاد السياسى» قائلاً: «كان العلماء الذين انفصلت عنهم (يقصد علماء الاقتصاد التقليديين المتفائلين، من مدرسة آدم سميث) يبحثون عن رخاء مزيف، فكانت نظرياتهم تميل عند تطبيقها إلى زيادة الثرى ثراء، وزيادة الفقير فقراً وحاجة وحرماناً».

فى الحقيقة أن الرأسمالية قد خلقت ثروات، لكن على حساب ظلم متزايد فى طريقة تقسيمها. ولا يمكن لهذا القانون الأساسى للرأسمالية، والذى حلل ماركس مصادره ومنطقه الداخلى وسريانه وأزماته، أن يتغير بمجرد إحلال اليد الخفية لحزب الدولة محل «اليد الخفية» لآدم سميث.

هكذا وبفضل خروتشيف وخلفائه، أخذ التحلل الاقتصادى ينمو فى الداخل مع نفاد صبر متزايد من قبل جماهير الشعب التى أحبطتها وعود القادة الوهمية. وفى الخارج، أدى نمو الأنانية الفردية والإقليمية إلى سلسلة من التمرد على هذا النظام الذى يدعى - عن طريق نظام يتجه باطراد نحو المركزية - حل الظلم الاجتماعى والتشوهات الكامنة داخل النموذج الرأسمالى المتزايدة قوته، وذلك وسط بنى تدعى أنها اشتراكية.

وقد خضعت حركات التمرد فى ألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا وفى كل البلاد المجاورة للاتحاد السوفيتى - بعد أن أصبحت موالية لها - إلى القمع وإلى محاولة فصلهم عن الكتلة المعادية من خلال «سور برلين ». وتتبع سيطرة الاتحاد السوفيتى على أقمارها الصناعية، والمشابهة لسيطرة الولايات المتحدة فى الكتلة الأخرى على أمريكا اللاتينية (من خلال الديكتاتوريات المتداخلة) تمهيدا لسيطرتها على العالم كله، من الأسباب العميقة نفسها، ففى ظل هذا المفهوم عن الاقتصاد، يستوجب ثراء البعض استغلال الآخرين والسيطرة عليهم سيطرة استعمارية.

صاغ بريچينيف هذا الواقع السياسى والاقتصادى فى شكل «نظرية» بعنوان «السيادة المحدودة» للموالين له، مثلما صنع القادة الأمريكان عقيدة من هيمنة الولايات المتحدة على كل البلاد الأخرى وإخضاعها لها من خلال لعبة الجات Gatt وصندوق النقد الدولى، ومن خلال إظهار قوة تقنياتها العسكرية التدميرية.

فى هذا الوقت، لم يعد ممكنا «إصلاح الاشتراكية»، لأن الاشتراكية لم تعد موجودة فى الاتحاد السوفيتى أصلاً. لذلك آلت محاولة جورباتشيف العظيمة فى مبدئها إلى الفشل.

على عكس الرأسمالية، لا يمكن أن تتأسس الاشتراكية إلا على أساس أخلاقى. وحينما تصل بها منافستها للرأسمالية إلى تحقيق النظام الرأسمالى بمفهومه عن أن «الإنسان حيوان اقتصادى»، فلا مناص من الفشل.

الفصل الثامن

إحلال الرأسمالية

هكذا أخذ بوريس يلتسين العنصرى، عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفيتى، ينفذ على الملأ وبمساندة من الولايات المتحدة ومن بلاد العالم الرأسمالى كلها، سياسة الانتقال من محاولة جورباتشيف الوهمية لإصلاح الاشتراكية إلى إحلال الرأسمالية محلها، وذلك داخل نظام سوفيتى هجر منذ عشرين عاماً كل مبادئ الاشتراكية ولم يعد يربطه بها إلا الاسم فقط.

أما مشهد «انقلاب الدولة» فى ١٩ أغسطس عام ١٩٩١، والذى أوصل يلتسين إلى السلطة، فيكشف لنا عن أشياء كثيرة: فقد صعدت مجموعة المتآمرين إلى قمة الدولة وقمة وسائلها فى القمع مسيطرين على وزارتى الدفاع والداخلية وجهاز الحزب كله. مع ذلك فلم تتصل هذه المجموعة سوى بخمس عشرة فرقة عسكرية من مجموع ١٨٠ فرقة فى الجيش السوفيتى، ومن وسط الخمس عشرة فرقة لم تستطع أن تعبئ أكثر من خمس مع أمر لها بعدم إطلاق الرصاص. فى الوقت نفسه، وعلى غرار أسوأ سيناريوهات هوليوود، أمر هؤلاء المتآمرون مصنعا فى بسكوف أن يورد لهم ٢٥٠ ألف زوج وثاق لليدين!

من جانب وزارة الداخلية لم يُقطع أى خط هاتفى داخلى أو

خارجى إلا الخط الخاص بجورباتشيف.

وعاد بوريس يلتسين من عطلته قبل حدوث الانقلاب بساعات قليلة، لكنه لم يكن قلقا عند نزوله إلى المطار ولا حينما وصل إلى منزله. ذهب إلى البرلمان ودخل فى محادثة هاتفية مع الرئيس بوش؛ وكذلك فعل أصدقاؤه عمداء موسكو ولينجراد.

ثم دعا إلى إضراب عام لم يقم به أحد، وإلى مظاهرات لم تتجاوز موسكو عند حدوثها، وكان حينها واقفا فوق إحدى الناقلات التى تحيط بمبنى البرلمان حيث يسهل على أى مصور من الوكالات الدولية أن يلتقط له صوراً فوتوغرافية.

هكذا ولد بطل المقاومة !

كذلك يكشف لنا استقبال عمدة سان بطرسبورج (التى استعادت اسمها الألمانى) الموالى ليلتسين، للدوق الكبير ڤلاديمير، يوم ٧ نوفمبر ١٩٩١، وهو يوم عيد ثورة أكتوبر السنوى، عن الكثير. أما يلتسين فكان يلتقى فى باريس بوريث القياصرة الذى أكد مساندته له.

من هذه اللحظة فصاعدا، وجد قادة العالم الرأسمالى الذين كانوا يحلمون منذ عام ١٩١٧ بتحلل الاتحاد السوڤيتى، وإلى جانبهم زعماء أمريكا يعدون له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عميلهم المنفذ، فأخذوا يجتهدون لإبقائه فى السلطة.

كانت أول علامة لهذا التحلل هو تفجر الاتحاد السوڤيتى بالقوميات المتصارعة. ولم يكن هذا بمثابة صدفة تاريخية، بل كان

كامناً فى المنطق الداخلى لإحلال الرأسمالية، فالقرن العشرين يعتبر قرن النمو الرأسمالى الهائل وفى الوقت نفسه «قرن القوميات».

إلى جانب الأمم القديمة التى ولدت فيها الرأسمالية من وقت مبكر (مثل إنجلترا وفرنسا)، بدأت الوحدة الألمانية فى القرن التاسع عشر باتحاد جمركى (Zollverein)، تماماً كما بدأت بعد ذلك الوحدة الإيطالية. وأخذت «الأمة» تكشف عن مضمونها الحقيقى، ألا وهو سوق يحميه جيش ويسعى إلى تبرير أيديولوجى لوجوده فى الميثولوجيا العرقية إن لم تكن العنصرية.

وُلِدت تلك الأنانيات القومية من الحركة نفسها التى أنتجت الفردية من خلال لعبة التنافس، وكذلك من نوعية الاقتصاد الذى يحدد فيه السوق وحده العلاقات الاجتماعية والسياسية.

كان يجب إذن أن نتوقع بزوغ الاختلافات التى استغلت الموقف جيدا، داخل مجتمع لا يتأسس فيه القصد الجماعى على أى تجانس داخلى. ومن أمثلة ذلك، التى تكاد تكون فكاهية، مطالبة التاكوت Ta-koutes، وهم مجتمع صغير لكنه مغروس فى منطقة مناجم الذهب والماس فى الاتحاد السوفيتى، بالاستقلال ظنا منهم أن ما تحت أرضهم سوف يكفل لهم مكانة ما فى السوق العالمى.

منذ أن قرر بوريس يلتسين أن يقيم كومنولث الدول المستقلة، بدأ تفتت هذه الدول: ففى أوكرانيا، ألغى رئيس برلمان المنطقة المستقلة فى الكريمى، نيكولاى برجوف، صلاحية المعاهدة الخاصة بأسطول البحر الأسود فى ٢٩ يونيو ١٩٩٣. وطالب مجلس الشيوعيين

الاوكرانيين فى دونيتزك داخل منطقة دونياس، باستقلال دولة أوكرانيا. ثم دخلت أذربيجان وأرمينيا فى حرب على منطقة شمال كاراباخ. وقسمت چورچيا وفقا لمطالب الاستقلال من الأبخاز. وحتى فى روسيا، أعلن برلمان سڤردلوسك فى أول يوليو ١٩٩٣ إقامة «جمهورية الأورال» حيث تركزت مجمعات صناعية كبيرة. فى ٨ يوليو، أعلن نواب ڤلاديڤوستوك مولد «الجمهورية البحرية» وطالبوا باستفتاء شعبى. وحذرت مجالس تشيتا وكراستوارسك فى سيبيريا، وڤولوجدا وأرخانچلسك، إنه إذا لم يلائمهم المؤتمر الدستورى فسوف يعلنون أنفسهم جمهوريات مستقلة. وحدث الشئ نفسه مع التتار والشيشان (الذين عارضوا أول الأمر مطالبة الأنجوش بالاستقلال).

ولا نستطيع أن نجزم إلى أى مدى سوف يستمر هذا التفتت لأن كل وحدة من هؤلاء تشمل داخلها أقليات غير راضية بهذه الدولة المستقلة.

نجد هنا ظاهرة مشابهة ليوغوسلاڤيا؛ فمنذ اعترفت ألمانيا – دون استشارة حلفائها – باستقلال سلوڤينيا وكرواتيا لتحقق الحلم الأمانى القديم بدخول الأدرياتيكى، انقسمت البوسنة فجأة إلى ثلاثة تجمعات تتصارع أقلياتها فيما بينها. بل إن كرواتيا نفسها عرضت هى الانفصال فى دالماسيا وإيسترى.

كانت القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، تمارس لعبتها وسط هذا التفتت اللانهائى، لأن أيا من هذه القوميات حين لا يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتى تصبح أداة لقادة لعبة السوق الدولى، وهم

المستفيدون الوحيدون من هذا التفتت وهذا التحلل للتجمعات الكبيرة.

ويأتى لنا كل يوم جديد بصورة من صور سياسة خلخلة المجموعات الكبيرة التى تقودها الولايات المتحدة وأقمارها الصناعية، سواء كان الأمر يتعلق بلعبة الولايات المتحدة وأوربا فى يوغوسلافيا، أو بمساندتهما لمختلف القوميات المتصارعة، أو كان يتعلق بالمضاربة المالية الهائلة على نزع استقرار العملات النقدية الأوربية والذى يدبرها البنك الأمريكى الأعلى من خلال قراصنته أمثال سوروس الذى جلب له نسف الجنيه الإنجليزى حوالى مليون دولار، لينتقل بعد ذلك إلى البيزيتا والليرة، ثم الفرنك وكل العملات الأوربية الأخرى. كشف هذا الظرف عن عبثية اعتبار أوربا نفسها سوقاً. وتفجرت الصراعات القومية من أجل السيطرة على أجزاء من السوق، عن أسطورة التضامن الأوربى المؤسس على السوق والمكون لـ«العماد الأوربى لتحالف الأطلنطى» كما نادت بذلك معاهدة ماستريخت. ولا تستطيع أوربا أن تكون عاملاً حضارياً إيجابياً إلا من خلال الدفاع المشترك عن حضارة تحترم تعددية مساهمات كل شعب فيها فى مواجهة الحضارة الأمريكية المضادة التى تسعى إلى تنميطها.

لا تستطيع أوربا إلا أن تكون ضد أمريكا أو لا تكون. و«لا تكون» هنا تعنى أن تصبح مجرد سوق مفتوح للاستيراد الأمريكى، بما فيه استيراد الثقافة الأمريكية المضادة عن طريق السينما والتليفزيون وكل ما ينقلانه.

منذ هذه اللحظة لم يصبح أمام أوربا من مخرج سوى القرصنة

فى أسواق البلاد الشرقية التى حُكم عليها أن تتحول إلى عالم ثالث جديد.

وكانت المهمة التى كُلف بها بوريس يلتسين من مستشاره الأمريكى چيفرى ساشس هى بالتحديد أن يوصل بلده إلى هذا النوع من الدعارة. ولكى يحدث هذا وفقاً لتوجيهات «وكيل التصفية السوفيتية» چيفرى ساشس المعين من قِبل الولايات المتحدة، كان يكفى أن يخضع الاتحاد السوفيتى إلى متطلبات «صندوق النقد الدولى» وهو اليد الخفية المؤقتة لتنفيذ السياسة الاقتصادية المطلوبة فى العالم الثالث، وذلك بأمل الحصول على معونة مالية.

وفقاً لتعليمات راعيه الأمريكى، قام بوريس يلتسين بتطبيق برنامج «صندوق النقد الدولى» حرفيا وفى طاعة نموذجية، لتنظيم الفوضى القائمة. ثم قرر تطبيق نظام الخصخصة ناكراً ماضيه كله منذ كان قائداً شيوعياً دوجماطيقياً ومتسلطاً، وحتى أصبح عام ١٩٨٩ زعيماً لاتحاد الأورال الشيوعى وعضواً فى المكتب السياسى، متحولاً هكذا إلى عدو شرس للشيوعية والاشتراكية. ومن هنا تم استخدامه بسهولة لتدمير الاقتصاد والدولة معا بهدف إفساح الطريق لرجال الأعمال والمضاربين الدوليين بالأموال.

أخذت الوفود الصناعية الغربية الأمريكية والسويدية، وخاصة الألمانية (مثل باير Bayer وسيمنس Siemens والشركات الكبيرة الأخرى) تسعى لإقامة فروع لها فى روسيا حيث يبلغ المرتب المتوسط خمسة دولارات (فالروبل الذى كان يسعى فى الماضى إلى مساواته

بالدولار أصبحت الآلاف منه تعادل اليوم دولارا واحدا). ويمثل هذا إحدى صور سياسة الغرب لتركيز مصانعه فى العالم الثالث حيث المرتبات تافهة والتأمين الاجتماعى غير موجود، بما فى ذلك من تظاهرة لها دلالتها لتحويل الاتحاد السوفيتى إلى نمط العالم الثالث.

حُكم على المرتبات بالانخفاض أكثر وأكثر بسبب توسع البطالة، هذه البطالة التى لم تكن موجودة أيام الاتحاد السوفيتى السابق (على حساب ازدياد عدد الشركات بشكل مخيف بما استتبعه ذلك من إنتاجية ضعيفة لكنها تضمن لكل فرد وظيفة وبالتالى قوتاً للعيش) لكنها وصلت إلى نسب مأساوية من خلال لعبة «التنافس» فى السوق والتى نتجت عن الخصخصة وعن زرع رأس المال الأجنبى، حتى بلغ عدد العاطلين مليوناً فى موسكو فى نهاية عام ١٩٩٢، أى فى مدينة لا يزيد عدد سكانها عن ٩ مليون نسمة.

وضع التحليل الذى قام به البنك الدولى الجمهوريات ما بعد - السوفيتية فى صفوف البلاد الفقيرة، تلك البلاد التى لا يكف صافى ناتجها القومى عن التقلص.

من النماذج المعبرة عن نتائج هذه الخصخصة على المستوى العقارى، أن سكان حى أوكتيابرسكى، وهى منطقة صناعية فى قلب موسكو، قد علموا فجأة ببيع الحى كله إلى شركة أمريكية فى يونيو ١٩٩٢ وأنهم أصبحوا مجبرين على الانتقال منه.

بشكل عام، يعتبر هذا البلد الذى يسير دون دولة ولا قانون بمثابة جنة للمضاربين بالأموال الذين يلعبون على المدى القصير مكونين

«مافيا» قابلة للشك، فى حين لا تبدو كذلك بالنسبة إلى المستثمرين الذين يرتابون فيما يتعلق بالاستقرار السياسى. ويصل الأمر إلى أن الرأسمالية المنتصرة اليوم فى الاتحاد السوفيتى ليست من نوعية الرأسمالية الفرنسية أو الإنجليزية فى القرن الماضى والتى كانت تخلق مكاسب وخدمات، فهذه الرأسمالية تشبه الرأسمالية الأمريكية فى تدهورها الحالى وتحولها إلى المضاربة بالأموال.

وكتب آمينون كابيليوك Amnion Kapeliouk مراقب روسيا الفطن قائلاً: «وصلت المضاربة بالأموال إلى قمة توسعها، حتى لم يعد الشباب يحلمون بأن يصبحوا رواد فضاء، بل رجال أعمال».

كانت النقطة الثانية المفروضة للانتماء إلى صندوق النقد الدولى هى «تحرير الأسعار» الذى اعتمده بوريس يلتسين فى ٢ يناير عام ١٩٩٢، هكذا تضاعفت الأسعار ثلاث أو خمس مرات وفقا للسلع، وكانت النتيجة الأولى لذلك أن نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر الذى حددته منظمة الأمم المتحدة، بل إن هذا المعدل ربما يصل إلى ٨٠٪ من عدد السكان حسب تقدير علماء الاقتصاد.

وكانت أكثر الطبقات الاجتماعية تأثرا بذلك هى أضعف الطبقات، حتى أن المسنين والمحالين إلى المعاش الذين كانوا - حتى عام ١٩٩١ - يمتلكون مسكناً ووسيلة تدفئة ووسيلة مواصلات وكهرباء ومواداً غذائية، أصبحوا يجدون أنفسهم دون حماية، بل ومطحونين بفعل الآلية الجديدة للسوق.

أدت معدلات التضخم المتزايدة بفظاعة والتى قدرت بـ٣ أو ٤٪

أسبوعياً منذ بداية عام ١٩٩٢ حتى وصلت ٥٠٠٪ مع نهاية العام، إلى احتداد الموقف أكثر وأكثر. ووصل حجم النقد المتداول أثناء سنة إلى الضعف، فوصل إلى ٢٦٠ مليار روبل فى يناير عام ١٩٩٢، بعد أن كان ١٣٫٥ ملياراً فى أول يناير من العام نفسه.

ومن النتائج المعبرة لتعميم روح السوق فى ظل وضع اقتصادى مأساوى، هروب أفضل الباحثين المتميزين من الاتحاد السوفيتى السابق والذين لم تكن العقلية التجارية قد نالت منهم بعد. من هذه اللحظة فصاعدا، وبسبب مرتباتهم الهزيلة، أخذ هؤلاء الباحثون إما يهجرون وطنهم أو يبيعون أعمالهم الثمينة. وعلى سبيل المثال، فإن العلماء السوفييت الذين كانوا متقدمين عن الأمريكان فى مجال الليزر بسنوات عديدة، وقعوا فى بداية عام ١٩٩٣ - باسم ثمانية عشر معهدا من معاهد أكاديمية العلوم بروسيا - اتفاقية مع معمل ليفرمود الأمريكى (الذى يعمل فى مشروعات الحرب النووية و«حرب النجوم»)، عرضوا على الأمريكان بمقتضاها المشاركة فى تقنياتهم الخاصة بالليزر (والتى كانت فى نطاق السرية من قبل بسبب أهميتها العسكرية). هكذا بيعت الأسرار العلمية بأسعار هزيلة للغاية وصلت إلى ٢٥ ألف دولار لكل سبعة تقارير سرية.

بعد أن ألقى بماضى ٢٨٧ مليون رجل وامرأة فى سلة مهملات التاريخ، وبعد أن وصل ٨٠٪ من هؤلاء إلى أدنى من مستوى الفقر، ترك قانون الغابة ورجاله روسيا دون دولة. وكتب الجنرال روتسكوى Routskoi نائب رئيس اتحاد روسيا بعد أن أصبح خصماً للرئيس

فى مواجهة تحلل الدولة، قائلاً: «فى روسيا، لا توجد ديمقراطية، بل غياب كامل للسلطة فى مقابل الفوضى والانحلال». (١٩ ديسمبر ١٩٩١) ثم ندد بتسليم البلد إلى الأجانب بوصفه مسئولاً عن التردى الأخلاقى وعن التصاعد العنيف للإجرام والمافيا.

من أمثلة ذلك تفجرت تجارة المخدرات، حيث كتب قائد مكتب مكافحة المخدرات ڤالنتين ديمتريڤيتش روشتشين قائلاً: «إن تجارة المخدرات آخذة فى التفجر داخل دول الكومنولث الجديد، حتى أن ١٤٪ من سكانه قد طالتهم المخدرات، إما بوصفهم مدمنين أو متعاطين أو منتجين أو تجاراً أو موزعين، أو بوصفهم ممن يغسلون أموالهم أو يستفيدون من تجارتها».

يؤكد الچنرال ألكسندر نيكولايڤتش سيرجييڤ رئيس القيادة المركزية لمكافحة المخدرات، التابعة لوزارة الداخلية، أن المخدرات قد طالت ٢٠ مليون فرد. فى هذا المجال، تتحقق مقولة خروتشيڤ الساخرة والتى تفيد بأن روسيا فى سبيلها للحاق بالولايات المتحدة (التى تضم ٢٠ مليون متعاط للمخدرات) ومجاوزتها.

وتقدر الشرطة الروسية حجم الأموال المتداولة فى مافيا تجارة المخدرات فى روسيا عام ١٩٩٣ بـ٤٠ مليار روبل (أى حوالى ٤٠٠ مليون دولار). إن هذه التجارة فى طريقها لتصبح أكثر الأنشطة ربحاً، تماماً كما حدث فى الولايات المتحدة حيث وصلت قيمة إنتاج المخدرات وتجارتها إلى نفس مستوى إنتاج السيارات والصلب وتجارتهما.

فى أوزبكستان، أعلنت الشرطة أن المساحات المزروعة بنبات الخشخاش قد تضاعفت ست مرات، فبعد أن كانت تبلغ ١٥٠ هكتارا عام ١٩٩١، وصلت إلى ١٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٣.

ودخلت كميات ضخمة من الأفيون الأفغانى (حيث أصبحت أفغانستان فى عام ١٩٩٣ المنتج الأول فى العالم) إلى روسيا، حتى أن شرطة موسكو قد حجزت على ما يعادل قيمته مليون ونصف روبل (حوالى ١٥ ألف دولار فى هذا الوقت)، إلا أن انعدام وجود أى تشريع منهجى خاص بالمخدرات وتجارتها حال دون تولى أى من هياكل الدولة لهذا الأمر.

ربما كانت هذه أكبر جريمة روحية نتجت عن الإحلال الرأسمالى المجنون فى الاتحاد السوفيتى.

فى حمى تدمير كل أثر للماضى الروسى فى النفوس، تلك الحمى التى تمظهرت من خلال تغيير الأسماء، مثل تغيير اسم مدينة لينينجراد لتعود إلى اسمها الألمانى القديم أيام محاولة بيير الأكبر إضفاء الطابع الغربى على روسيا، أخذ بوريس يلتسين على عاتقه مهمة محو الماضى، مما استوجب إعادة كتابة الموسوعة السوفيتية والكتب المدرسية بالكامل «لتتبنى المفاهيم الغربية خرفيا» مثلما كتب الجنرال پول ألبير شيرير الذى كان رئيسا للمخابرات العسكرية الألمانية لمدة عشر سنوات.

وسط شبكة علاقات السوق هذه - هذا السوق الذى راح يشيد الموقف - حيث كل شئ يباع ويشترى حتى الذكاء والشرف، لم يعد

الهدف اغتيال روسيا الثورية - روسيا لينين وجوركى - فحسب ولكن أيضاً روسيا ديستويڤسكى وتولستوى الخالصة.

بدأت أولى علامات انهيار الاتحاد السوڤيتى والأحزاب الشيوعية التى كانت تعتبره نموذجا لها، منذ عام ١٩٦٨ مع غزو تشيكوسلوفاكيا ومع عدم فهم المعنى العميق لحركات الطلبة والعمال التى أخذت تبزغ فى العالم كله.

فى عام ١٩٦٨، كانت الرأسمالية فى أحسن حال، فلم تكن هناك بطالة وكان معدل التضخم منخفضا مع معدلات نمو مرضية. مع ذلك فقد اشتعلت فى هذا الوقت حركات تمرد رائعة؛ حيث أضرب عشرة ملايين عامل عن العمل، وأصبحت الجامعات كلها تحت سيطرة الطلبة، فى حين أن مثل هذه الهزات الاجتماعية عادة لا تحدث إلا فى فترات أزمة رأس المال، مثل فى عام ١٩٣٦ عقب تكوُّن الجبهة الشعبية.

لكن حتى إذا كانت هذه الحركة قد حدثت بطريقة فوضوية، وشبه ساذجة، حتى صفَّاها الفشل فى النهاية، فقد عبَّرت بأسلوب مشوَّش عن الوعى بخطر نجاحات النظام الرأسمالى التى تؤدى إلى اغتراب الفرد فى مجتمعه، ذلك الخطر الذى يتجاوز سلبيات الرأسمالية وجرائمها.

لم يفهم القادة السوڤييت، ولا القادة الشيوعيون الأجانب الذين ساروا وراءهم دون تفكير، هذه الحقيقة لأن مبادرة الجماهير الثورية تمظهرت خارج الإطار التقليدى للأحزاب.

كان المتظاهرون المغمورون في باريس وبراج أو داكار يرفضون نموذج النمو الغربي الذي يسود في فرنسا، كما يسود في الأنظمة ما بعد الاستعمارية، مثل في السنغال التي راحت تحاكي هذا النموذج، وكما يسود في الأنظمة التي تدعي الاشتراكية والتي أدخلت هذا النموذج سواء في الاتحاد السوفيتي أو في تشيكوسلوفاكيا. فقد كانت الاشتراكية تنهزم أمام انتصار اقتصاد السوق بفعل القمع الذي كانت تمارسه مؤسسات الإعلام أو الانتخاب في فرنسا على الشعب، حيث نجح الرئيس بومبيدو في الاستفتاء العام بفضل الخوف الذي فرضه الإعلام على الجميع، أو بفعل القمع العسكري الذي فرضه التدخل السوفيتي في براج.

أما الدلالة الإنسانية (بل اللاإنسانية) للردة الروسية على يد يلتسين فما هي إلا نتيجة هزيمة الإنسان تلك.

وقد أفرز انتصار الرأسمالية في روسيا الأنماط الإنسانية نفسها التي اتسمت بها الوصولية المساندة للرأسمالية الصاعدة في القرن التاسع عشر في أوربا، أو اتسم بها المستنيرون الذين حطت من قدرهم الرأسمالية المتخلفة للقياصرة الروس منذ بداية القرن العشرين، أي أن الانهيار الذي قاده بوريس يلتسين كان نموذجه المثالي الشخصية الانتهازية وشخصية راسبوتين. وكي يتحول الشعب الروسي كله إلى رعاع مثلما شبههم دوستويفسكي في «المفتش الكبير»، كانت القدوة المطروحة أمام الشباب هي النماذج الإنسانية الفظيعة في حلقات دالاس الأمريكية أو في أفلام رامبو،

وليست نماذج روايات أيزنشتاين أو «الأم» لجوركي، ولا حتى نموذج المونت بيزوكوف المسيح الحديث لدوستويفسكي.

ويقودنا الانهيار الذى تقاسمته روسيا يلتسين مع أمريكا ريجان وبوش أو كلينتون، إلى التأمل فى مستقبل أكثر إنسانية للعالم انطلاقا من تجربة السبعين سنة الملحمية الماضية ومن بعدها سقوط روسيا أى منذ ثورة أكتوبر وحتى «محو الإنسان» داخل الغابة اليلتسينية.

لكن القصة لم تكتمل بعد، فهذا الشعب الذى ساهم مساهمة عظيمة فى الحضارة الإنسانية، منذ سان سيريل إلى روبليف، ومن بوشكين إلى دوستويفسكى، ومن ألكسندر بلوك إلى لينين، لا يمكن لروحه أن تموت. ولا يوجد فى التاريخ أى ذكر لانتصار عسكرى - وعسكرى فقط - بلا نهاية. فحتى الإمبراطورية الرومانية المنهارة والتى كانت تمتلك، مثل الولايات المتحدة اليوم، قوة عسكرية طاحنة وسلطة ضغط اقتصادية وسياسية لا حد لها، انهارت تحت ضربات أولئك الذين اعتبروها مثل «الهمج».

أما اليوم، ومع مرور أربع سنوات على بداية الإحلال الرأسمالى المتوحش فى روسيا وفى بقية بلاد العالم، وبدلا من الوصول إلى ما يطلق عليه مفكر البنتاجون فوكوياما «نهاية التاريخ» أو الانتصار الحاسم لـ«ليبرالية» (بمعنى الغابة)، بدأت التناقضات نفسها التى أدت إلى ظهور معارضة «اشتراكية» فى القرن التاسع عشر، فى الظهور.

وحينما تؤدى الرأسمالية المتوحشة اليوم، بفعل طبيعتها نفسها،

إلى أسوأ أنواع الظلم الاجتماعي وإلى الصعود المريع لـ«مافيا» المضاربة بالأموال ، وإلى سقوط الجماهير العريضة فى فخ البطالة والفقر والشحاذة، وإلى عنف عام ناتج عن هذا الظلم لمصلحة الأقوى والأمكر (فى ظل «فوضى» رأس المال التى ندد بها فورييه عام ١٨٤٧ حيث أدت الأسباب نفسها إلى النتائج نفسها) تتكون معارضة جديدة ضد الظلم نفسه وحينما لا يوجد هدف إنسانى كونى يوحد بين الشعوب، تبزغ من جديد العصبيات القبلية، فمثلما انهارت الكنيسة فى الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر بعد أن سمحت بوحدة مسيحية ما حتى لو كانت متعددة الأشكال، أدت تقلبات «الشيوعية»، التى أعطت من قبل أملاً كونياً للإنسان، إلى مولد العصبيات القبلية التى ارتبطت من قبل بالرأسمالية المتوحشة.

ولا نستطيع بعد أن نعرف إذا كان الشيوعيون القدامى، الذين كانوا فى السلطة منذ بضعة أعوام، قد استفادوا من أخطائهم أم لا، إلا أنه من المدهش أن نجد فى روسيا نفسها، ومن ليتوانيا إلى قلب سيبيريا وحول القوقاز، أن القادة القدامى قد انتُخبوا من جديد فى مواجهة الفاسدين الذين وضعوا أنفسهم فى خدمة أسياد العالم مؤقتاً على منوال يلتسين وعصابته، وهكذا عاد معارضو يلتسين إلى السلطة بالانتخابات الجديدة بعد أن تجاوز الدستور وهدم البرلمان بالقوة لأنه كان يعوق فساده. هنا أيضاً يظهر تشابه غريب بين الإحلال الحالى للرأسمالية وبين تطبيقها لأول مرة فى القرن التاسع

عشر حيث نجد تمرداً مزدوجاً يتجه من ناحية ضد تأليه المال من خلال السوق، ومن ناحية أخرى ضد «ألشمولية»، «الليبرالية» فى الغابة، أى من ناحية مقاومة اجتماعية ومن ناحية أخرى معارضة «قومية» (مثلما فى «قرن القوميات») لها جذورها فى إرادة الحفاظ على الهوية فى مواجهة محاولات التنميط العالمى للاقتصاد باسم حرية التجارة، وفى مواجهة تدمير القيم الإنسانية كلها التى تقلصت إلى مستوى قيم السوق ومعيارها المالى. فى ظل يوتوبيا السوق والمال هذه، أصبح الإنسان، مثل أى شئ آخر، «يساوى» ما يكسبه أو ما يباع به من ثمن.

وهناك خطر كبير فى ظهور تقلبات وانحرافات ديماجوجية لهذه التمردات الحقيقية، على يد «القوميات» أو «القوميين»، نحو مضمون عنصرى ما يستوجب الحروب والانفصال مثلما نرى فى القوقاز ويوغوسلافيا. وعجزت الديانات المؤسسية التى ساهمت منذ قرون فى تأليه السلطات عن أن تعرقل هذه الانحرافات، بل أنها غذتها. ومثال ذلك أن الديانة السائدة للأغلبية المسيطرة وهى الكاثوليكية، قد فقدت نفوذها السياسى على الشعوب التى دللتها وذلك من خلال ضغوطها السياسية نفسها؛ ففى إيطاليا انهار ما اصطلح على تسميته بـ«الديمقراطية المسيحية» والتى ساندها الفاتيكان حتى تسيدت البلاد وحدها مدة نصف قرن، وذلك وسط الفساد والكراهية على الرغم من التدخل الواضح للبابا الذى أعطى فى عام ١٩٨٧ للأساقفة الإيطاليين أمراً محدداً بالتصويت لصالح الحزب الديمقراطى

المسيحى. واليوم، بعد الهزيمة الطاحنة، مازال البابا يدعو منذ يناير عام ١٩٩٤ إلى «الوحدة السياسية» للكاثوليك أى إلى استكمال التوجهات ذاتها التى أدت إلى الإفلاس، وهى تلك القائمة على تضامن الكنيسة الكاثوليكية مع الاتجاه المحافظ.

أما فى بولندا، حيث توحدت الكنيسة منذ قرون طويلة مع المصير القومى للبلد، ولعبت دوراً مجيداً فى مقاومة الهتلرية رغم ميلها للردة الاجتماعية، فقد دفع البابا البولندى شريكه المفضل ليش ڤاليسا إلى العزلة والهزيمة رغم ملايين الدولارات ورغم صكوك الغفران البابوية التى أعطيت له.

ويعد صعود الشيوعيين إلى السلطة فى إيطاليا أو بولندا - أملاً فى أن يتعلموا من دروس الماضى - علامة معبرة عن العجز المزدوج للرأسمالية وللديانة المؤسسة عن خلق مستقبل إنسانى. أما الديانة الغالبة للمُسيطَر عليهم، ألا وهى الإسلام فى شكله المؤسسى الذى أباحته السلطات السياسية، فقد أثبت العجز نفسه.

هكذا نما اتجاهان؛ الأول يقوم على التحالف مع اقتصاد الغرب تحت قناع التشدد الدينى الشكلانى والطقسى البحت، وتحت قيادة زعماء القبائل القديمة الذين تحولوا إلى متآمرين (ومليارديرات) لحساب المستعمر القديم، وفى مقابل حمايته السياسية لهم. والثانى، وهو من أصل أكثر شعبية، يلفظ عن حق النفاق الثقافى والفساد الغربى لكى يعود إلى أنماط الحياة الإسلامية السابقة على الاحتلال الاستعمارى.

تدور الأمور كما لو لم يكن من خيار سوى بين محاكاة الغرب أو محاكاة الماضى.

هكذا لم تعد الأديان التى كانت مهمتها التقليدية أن تحدد معنى الحياة وغاياتها الآخرة، ترد على مشكلات ومتطلبات الحاضر، ألا وهى اكتشاف غاية الحياة ومعناها ووحدة العالم لكن فى مواجهة التوحيد بالسوق والمال. كانت هذه إذن مهمة الشعوب فى القاعدة الأساسية للبلاد، هذه الشعوب التى لم تعديها نماذج الاقتصاد الاستهلاكى الغربى ولا ثقافاته الملوثة المفروضة على الأذهان منذ المدرسة وحتى الجامعة ومن خلال وسائل الإعلام والتليفزيون.

إن الأمر يتعلق إذن بثورة ثقافية حقيقية لا يمكنها أن تتحقق إلا خارج الديانات المؤسسة، ديانات الأساقفة والفقهاء حاملى أقدم التقاليد وأكثرها خضوعا للبحث عن إيمان حق فى معنى الحياة وغاياتها، ذلك أن المسئولية الشخصية والجماعية هى وحدها القادرة على اكتشاف هذا المعنى وهذه الغايات وتحقيقها عملياً خارج الأنماط المفروضة روحياً من المستعمر ومعاونيه.

لكن هل يمكن أن تتحقق هذه النهضة قبل تدخل الجيش من الناجيتين بحجة إقامة النظام وبهدف فرض الصمت بالإرهاب؟.

تلك هى المشكلة التى مازلنا لا نستطيع الوصول إلى حل لها اليوم. ومع ذلك فنحن على ثقة بأن الخلاص منها متوقف على جهودنا.

الفصل التاسع

ماركس والنظام السوفيتى

لنترك إذن تحليل أحداث هذا التاريخ الذى امتد لثلاثة أرباع القرن لنتأمل فى الأسباب النظرية التى أدت إلى هذا الصعود ثم إلى هذا الفشل، بهدف رسم المسارات الممكنة لمستقبلنا.

يحاول قادة الفوضى والانحلال أن يوحوا للجميع من خلال تعبئة إعلامية نموذجية أنه ما من منفذ للخروج من عنق الزجاجة إلا بالعودة إلى قانون الغابة. هكذا نعود إلى الماضى مرة أخرى، فكما قال فورييه Fourie أدت «الفوضى الصناعية والتجارية» بظلمها واستغلالها وعنفها (كما بقى حتى اليوم) إلى مولد الاشتراكية.

ولم يكن ماركس أول من أنكر رأس المال. فقد ندد جراشوس بابوف Gracchus Babeuf فى يونيو عام ١٧٩١ بقانون لوشابوليه Le Chapelier الذى حظر لمدة خمسة وسبعين عاماً تكوين نقابات عمالية، مشبها إياه بـ«القانون الهمجى الذى يمليه رأس المال».

ولم يبتكر ماركس فكرة «صراع الطبقات»، ففى عام ١٨٣٣ (حينما كان عمر ماركس خمسة عشر عاماً) كتب بيير لورو Pierre Leroux تحت اسم سان - سيمونيان Saint-Simonien قائلاً : «إن صراع البروليتاريا الحالى ضد البرجوازية هو صراع أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ضد أولئك الذين يملكونها».

ولم يكن ماركس أول من نزع الأسطورة عن كذبة الحرية. فقد كتب الأب لاكوردار Lacordaire فى عام ١٨٣٨ قائلا: «بين القوى والضعيف، تؤدى الحرية إلى القهر ويؤدى القانون إلى الحرية». ويستخدم أوجست بلانكى Auguste Blanqui النبرة نفسها عقب الهزيمة الثانية للاشتراكية، أى بعد كومونة باريس، قائلاً: «عادة ما تلام الشيوعية لأنها تضحى بالفرد وتنكر الحرية؛ لكن بأى اسم تساق هذه الفرضية الوقحة؟! باسم الفردية التى مازالت منذ آلاف السنين تغتال الحرية والفرد...؟! كم فردا من الجنس البشرى لم يتحول على يديها إلى ضحية أو إلى معزول؟ كم؟ واحد من كل عشرة آلاف عبد لطاغية واحد! ثم يدافعون عن الحرية! ما هذه إلا كارثة تكمن فى تعريفهم نفسه للحرية، حيث تصبح الديمقراطية عنواناً لحكم الخاصة، ويصبح التزوير أمانة والذبح اعتدالاً!»

واليوم، يبدأ الساسة من جديد القصة التى يسمونها «ثورة ١٩ أغسطس ١٩٩١ الروسية» بهدف دفن بريسترويكا جورباتشوف بوسيلة أو بأخرى، ومعها «مذهب بريجنيف» عن «السيادة المحدودة»، والإرهاب الستالينى، وكذلك لينين وثورة أكتوبر وكارل ماركس والاشتراكية بالكامل.

لكن لا، فهذه القصة لم تبدأ هكذا أبدا... لقد بدأت الاشتراكية تاريخيا فى القرن التاسع عشر، ففى كل مجتمع حلت فيه السلطة الطبقية للمال محل السلطة الإقطاعية، أصبح اقتصاد السوق هو المتحكم الوحيد فى العلاقات الإنسانية، وتولدت غابة يلتهم الأقوى

فيها الأضعف. ومنذ ولدت فكرة وجود ضابط اقتصادى واجتماعى آخر من خلال خطة تهدف - كما قال ماركس - «إلى إعطاء كل فرد الوسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتطوير كل إمكاناته الإنسانية الكامنة فيه، حتى يستطيع كل طفل بداخله عبقرية موتسارت أن يصبح موتسارت آخر «وجدت الاشتراكية تعريفا لغاياتها»، حيث لم تزد المشاركة فى وسائل الإنتاج عن كونها «وسيلة». ولا يعد هذا معياراً اقتصادياً، فالاقتصاد هنا ليس إلا وسيلة للوصول إلى الهدف، وبالتالى إلى القطيعة مع منطق السوق الذى تكمن فيه أسباب اغتراب العمل والإنسان.

لم يختزل ماركس حركة التاريخ فى الاقتصاد الذى أصبح محركاً لهذا التاريخ مع الرأسمالية. وقد قال نسيبه پول لافارج حينما حاول تلخيص فكره فى كتاب «الحتمية الاقتصادية: «إذا كانت هذه هى الماركسية، فلسنا - ماركس وأنا - بماركسيين». فالحتمية التى تجعل من المستقبل امتداداً ضرورياً للماضى لا يمكنه إلا أن يؤسس مذهباً محافظاً.

فى الحقيقة، يستوجب تجاوز متناقضات الرأسمالية القطيعة مع الحتمية المغترية للاقتصاد الليبرالى والمؤدية إلى الاغتراب. مما يعنى أن الثورة تحتاج إلى المجاوزة أكثر منها إلى الحتمية.

أمام «أفيون الشعوب» الحقيقى، لم يستطع ماركس أن يدرك من الدور الاجتماعى والسياسى للأديان فى عصره أنها اغتراب للإيمان فى الوقت الذى كانت تسود فيه روح التحالف المقدس مع المفهوم

المزدوج للمجاوزة الذى فرضه علماء اللاهوت.

خيم هذا التاريخ على أعمال من رددوا أفكار ماركس دون أن يستوحوا منهجه، وعلى تاريخ الاشتراكية كله؛ فجعل من الإلحاد أحياناً مكوناً أساسياً من مكونات الاشتراكية، تلك الاشتراكية التى حُرمت بعدها المجاوز للواقع لمصلحة ما ادّعى أنه «اشتراكية علمية».

الحقيقة أن فكر ماركس يشبه من بعيد فقط ما يُطلق عليه عامة «الماركسية».

بدأت كل الانحرافات النظرية لورثة ماركس المزيفين بتناقض فى فهم تعريف الاشتراكية «العلمية» ذاتها. فقد فُهم مصطلح «العلمية» بمعناه الوضعى، مما يعنى الوصول إلى حقيقة أكيدة باختزال المعرفة، بما فيها الإنسان وتاريخه وإبداعاته، إلى «الأحداث» و«القوانين» وما تؤدى إليه من عظة وسياسة.

من هنا نسى هؤلاء أن العلم والتقنية إنما يقدمان لنا وسائل وليس غايات، وأن الاشتراكية لا تستطيع أن تكون «علمية» إلا فى وسائلها.

ولا يناقض ماركس بين الاشتراكية «العلمية» واليوتوبيا؛ إنه يوضح كيف أن يوتوبيا «الإنسان الشامل» تجد فى منتصف القرن التاسع عشر القوة التاريخية اللازمة لها - وهى الطبقة العمالية - لتتحول من مجرد يوتوبيا إلى «حركة حقيقية». وفى مواجهة اقتصاد السوق، واقتصاد التسابق والمنافسة الذى يعزل الناس، سوف تسمح هذه اليوتوبيا بخلق «مجتمع - وفقا للحظة واعية - يكون الازدهار

الحر فيها لكل فرد شرطا للازدهار الحر للجميع «(البيان الشيوعى) ولم يزعم أبداً أن الاشتراكية هى نتيجة لنظرية ما.

لقد أوضح ماركس كل الموضوعات الرئيسية فى الاشتراكية قبل حتى أن يتناول الاقتصاد بالتحليل العلمى البسيط. فى عام ١٨٤٣، وقبل أن يكتب «رأس المال» بأكثر من حوالى عشرين سنة، كان ماركس رجلا اشتراكياً باختيار أخلاقى، بعقيدة إيمانية أطلق عليها بلغة فلاسفة عصره «أمراً قاطعاً بقلب العلاقات كلها حيث يكون الإنسان كائناً متدنياً ومستعبداً ومهجوراً وبغيضاً».

فى الوقت نفسه عرَّف «المهمة التاريخية» للبروليتاريا بوصفها: «الانتصار الشامل للإنسان».

ولا يسعى ماركس نهائيا إلى بناء نظام اشتراكى على منوال الحالمين، فقد كان يقول «لا أصنع نماذج مثالية للمستقبل». إنه يحلل فحسب بنية نمو المجتمع الرأسمالى الأكثر تطوراً فى عصره، وقوانينه، ألا وهو إنجلترا.

وقد خرج من هذا التحليل بسمتين جوهريتين، ففى اقتصاد السوق، أى فى المجتمع الذى يتحول فيه كل شئ إلى بضاعة، بما فيها العمل الإنسانى، تتكون غابة دون هدف إنسانى حق؛ فاقتصاد السوق الرأسمالى «لم يخرج عن الأشكال الحيوانية للاقتصاد» كما كتب إلى إنجلز بعد قراءة أعمال داروين.

كما لخص الموضوع كله فى رسالته إلى چوزيف بلوش، حيث قال: «نجد قوى لا عدد لها تتقاطع سويا، فهناك أشكال متوازية – لا

حصر لها – من القوى، ينتج عنها حدث تاريخي يمكن النظر إليه في حد ذاته – وبدوره – على أنه نتاج قوة مؤثرة في مجملها، بأسلوب غير واع. لأن ما يريده كل فرد يعوقه ما يريده فرد آخر، وينتج عن ذلك في النهاية شئ لم يرده أى أحد».

ينتج عن هذه التسابقات التى تشبه نظرية الانتخاب الداروينية نمو متزايد للثروة والسلطة في قطب، وفي قطب آخر نمو متزايد للفقر وللاعتماد الكامل على الآخر. أما الشكل الآخر لضبط العلاقات الاجتماعية بأسلوب واع وإنسانى فلا يحدد ماركس بشأنه إلا الأهداف قائلاً: «إن الشيوعية التى تلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج – تلك الملكية التى تؤدى إلى اغتراب الإنسان – إنما تسعى إلى تكييف الجوهر الإنسانى مع الواقع بيد الإنسان وللإنسان. إنها تسعى إلى انتصار الإنسان الكامل والواعى دون التخلى عن أية ثروة مكتسبة عن طريق تطوره الاجتماعى السابق، أى تطوره الإنسانى. هكذا يكيف الإنسان كيانه العالمى، بطريقة عالمية، أى أنه يصبح إنسانا شاملا». من مخطوطات عام ١٨٤٤ «العمل المغترب».

انطلاقاً من دراسة قوانين النمو الاقتصادى الإنجليزى في القرن التاسع عشر، فهم ماركس الاشتراكية بوصفها تجاوزا لمتناقضات الرأسمالية بعد أن وصلت إلى كامل نضجها. ووفقاً له، قدمت الثورة الفرنسية نموذجاً لهذا الفهم، حيث وجدنا طبقة اجتماعية – هى البرجوازية – قد أصبحت مهيمنة اقتصاديا في حين لم تتوافق العلاقات الاجتماعية والسياسية مع هذا النمو الذى أعاقته البنى

الإقطاعية. وقامت الثورة على تدمير تلك البنى الباطلة وعلى تحقيق تجانس بين النظام السياسى والاجتماعى وبين الواقع الاقتصادى. بالنسبة إلى ماركس، كانت الطبقة العمالية - فى قمة صعودها بسبب التصنيع فى أوربا الغربية وخاصة فى إنجلترا وفرنسا - هى «الطبقة الصاعدة» الجديدة، ومهمتها تحقيق الانسجام بين البنى السياسية والاقتصادية وبين الواقع الاقتصادى لهذه الهيمنة البروليتارية على البرجوازية التى لم تعد تستطيع التحكم فى الأنظمة التى خلقتها.

مع ذلك، فلم تشتعل الثورة الأولى المطالبة بالماركسية - تاريخيا - ولم تتطور إلا فى ظروف تتفق مع فرضية ماركس.

على غير ما حدث فى إنجلترا، لم تكن روسيا عام ١٩١٧ قد توسعت بعد فى التصنيع. لدرجة أن الطبقة العمالية لم تشكل إلا ٤٪ من مجموع السكان العاملين. هكذا لم تستطع هذه الطبقة أن تتغلب على البرجوازية التى كانت على نفس القدر من ضعفها كما لم تستطع هى الأخرى أن تثور على البقايا الإقطاعية للنظام القيصرى.

ما الذى ترتب إذن على هذا الموقف، فيما يتعلق بتطور الثورة نفسه؟ فى مثل هذه الظروف، لا يمكن أن تحدث ثورة لمجرد تفاقم تناقضات الرأسمالية، بل أيضاً بسبب تفاقم التباين بين طبقة الفلاحين وبقايا النظام الإقطاعى فى روسيا عام ١٩١٧، والتناقض بين هذه الطبقة الريفية وأشكال الاستغلال الرأسمالى الجديدة فى الريف والتى حللها ماركس فى كتابه «نمو الرأسمالية فى روسيا»،

وفي النهاية بسبب الحرب والهزيمة وما كشفتا عنه من عجز النظام عن حل مجموعة المشكلات هذه.

لكن لهذه الأسباب نفسها جاءت الثورة أيضاً فعلا مباغتا وليس مجرد نتاج عملية تراكمية طويلة كما قال ماركس وإنجلز، بما أنه كان من الواجب الإمساك باللحظة التى يتضافر فيها عدد ما من التناقضات المختلفة. وهكذا كان الهجوم – على قصر الشتاء بمعناه الرمزى – هو الممثل للحظة القطعية مع النظام القديم.

كان لينين على وعى كامل بالإبعاد الذى تم للصيغة الماركسية، لكنه كان أيضا يرفض ما قاله النقاد الماركسيون – الذين يبدون متشددين إلا أنهم فى الحقيقة دوجماطيقيون – أمثال كوتسكى وأكسلرود من أن: «الظروف الموضوعية لم تكن متحققة فى روسيا (...) لذلك كان ينبغى ألا تحدث ثورة». فقد تجاوز لينين هذا الاعتراض.

منذ عام ١٩٠٢، وفى منشور «ما العمل؟»، شرح لينين أن الوعى الثورى لا يمكنه أن يولد تلقائيا من الطبقة العاملة نفسها فى محيط علاقاتها الاقتصادية وصراعاتها النقابية، بل يتحتم أن يأتى من «خارج» هذا المحيط. من هنا كانت مهمة الحزب الشيوعى أن يأتى للطبقة العاملة «من الخارج» بوعيها بدورها التاريخى وبالأنماط التنظيمية والاستراتيجية اللازمة لقيامها بهذا الدور.

هكذا قلب لينين الصيغة الثورية التى وضعها ماركس انطلاقا من نموذج الصورة الفرنسية، فبدلاً من أن تحوّل الطبقة المهيمنة

اقتصاديا المؤسسات السياسية والاجتماعية إلى التجانس معها (والذى كان قد حدث بالفعل)، تم على العكس من ذلك، ووفقا للتطور التاريخى المساعد، الاستيلاء على السلطة السياسية بقيادة الحزب، وبالتالى تم خلق الظروف الاقتصادية المناسبة للاشتراكية بفضل هذه السلطة.

وتكمن المفارقة التاريخية فى الرغبة فى صنع ثورة «بروليتارية» دون بروليتاريا، أو على أقل تقدير ببروليتاريا لم تزل فى طور التكوين. من هذا المنطلق، وكما أشار تروتسكى، أخذ الحزب يتحدث باسم الطبقة البروليتارية، ثم أخذ الجهاز يتحدث باسم الحزب، ثم القادة باسم الجهاز، وفى النهاية تحدث فرد واحد وقرر باسم الجميع.

كان لينين على وعى بهذه المفارقة وبمخاطرها. ومنذ عام ١٩١٧ فى «أطروحات إبريل» وفى «الدولة والثورة»، أخذ يطور – فى فترة ازدهار الثورة – أطروحات مضادة لتلك التى كان يدافع عنها فى «ما العمل؟»، ومنذ فترة ما بعد عام ١٩٠٥ أيام انحسار الحركة الثورية. وقد لفت الأنظار فى مقدمته لـ«رسائل إلى كوجلمان» عام ١٩١٧ إلى أن ماركس لم يكن يقدر شيئاً تقديره لـ«المبادرة التاريخية للجماهير». واعترض بعض رفقائه على تغيير توجهه قائلين إن «التلقائية هى عكس الوعى المطروح من الخارج»، فتعامل لينين معهم على أنهم «بلاشفة قدامى» يريدون تحقيق ثورة عام ١٩٠٥ فى عام ١٩١٧، وكتب قائلاً: «دائماً ما تأتى مبادرة الملايين من الرجال بشئ

ما أكثر عبقرية من الأفكار شديدة العبقرية التى يأتى بها بعض القادة والمنظرين».

كان لينين مقتنعاً منذ البداية بأن الثورة لن يكون لديها لا الوقت المطلوب ولا الإمكانية للإخلاص لمهمتها فى التحرير، فى وسط أوربى يعاديها بشراسة، ويحاول احتواء روسيا بمحاصرتها. وفى المقال الأخير الذى نشره قبل وفاته، عن «التعاون»، يوضح لينين أن الصيغة التعاونية هى الوحيدة التى من الممكن أن تسمح للجماهير العريضة، بما فيهم الفلاحين، باتخاذ القرار. لكنه، ومن أجل الوصول إلى هذه «الإدارة الذاتية»، تنبأ بضرورة الانتظار سنوات طوالاً حتى يقتنع الفلاحون بذلك بناء على تجربتهم الخاصة.

كان يهتم الاهتمام نفسه بالديمقراطية، أى بالمشاركة، فيما يتعلق بالتعليم والثقافة. ففى المقال نفسه عن التعاون، عرّف ما أطلق عليه «ثورة ثقافية»، فقد كان يقول إنه من غير الممكن – وسط شعب غير مثقف – أن تحدث مشاركة حقيقية فى اتخاذ القرار من قبل الجماهير العريضة. وبالتالى، فلا يمكن أن تصبح روسيا بلداً اشتراكياً إلا إذا حققت هذه الثورة الثقافية التى تستطيع الجماهير العريضة بفضلها، وبعد أن تتثقف أن تساهم فعليا فى القرارات.

هكذا افترض لينين أن الثورة تستطيع أن تنمو بإيقاع بطئ فى وسط دؤوب وبمساعدة الشعوب الأفضل إعدادا، وباتباع نموذجها، على المستوى الاقتصادى وعلى مستوى القوة المادية والثقافية لطبقتها العاملة، مما أهلها للمضى فى طريق الاشتراكية. كان لينين

على وعى بأن الاشتراكية لا يمكن أن تقام بشكل حقيقى ولأمد طويل في بلد مثل روسيا، إلا إذا قامت البروليتاريا الأوربية بثورتها الخاصة، فقد كان يعتمد على الثورة الألمانية. مع ذلك، فلم يعد يستطيع الاعتماد على هذا الدعم بعد القضاء على حركة التحرير فى ألمانيا وبعد إعدام كارل ليبكنشت وروزا لوكسمبورج.

فى هذه اللحظة فهم لينين أن طموحه مصيره الفشل، فقد كتب عام ١٩٢٠ قائلاً: «فى ظل الأوضاع التى يعمل فيها السوفييت اليوم، والتى لا تعنى المشاركة الحقيقية للجماهير العريضة فى اتخاذ القرار وإنما تعنى فقط المشاركة تحت قيادة بعض المناضلين شديدى الالتزام، يستطيع هؤلاء السوفييت بالكاد أن يبنوا اشتراكية من أجل الشعب لكن ليس بيده». فى عام ١٩٢٠، كان لينين يشعر باقتراب اللحظة التى كان يخشاها، فبعد أن قال: «إن عدونا الرئيسى هو البيروقراطية، هو المناضل الشيوعى الذى يحتل وظيفة إدارية فى الدولة أو الحزب» أضاف قائلا فى رده على تروتسكى الذى كان يتحدث عن الدولة البروليتارية: «عما تتحدث؟ هذه أسطورة! إن دولتنا فى الأساس دولة بروليتارية، لكنها كذلك فى ظل هيمنة الفلاحين أولا، وفى ظل القضاء على البيروقراطية ثانيا».

وبسبب مرضه الذى أدى إلى وفاته فى عام ١٩٢٤، أخذ الموقف يفلت من سيطرته منذ نهاية عام ١٩٢١. ووفقا لبوريس بازانوف الذى كان سكرتيرا لستالين فقد قال لينين – كما جاء فى كتاب بازانوف الذى لم ينشر إلا عام ١٩٨٠، بعنوان «ذكريات»

Souvenirs – قبل وفاته بوقت قصير: «من الواضح أننا فشلنا – لقد كنا نريد بناء مجتمع اشتراكى جديد وفقا لصيغة سحرية، فى حين تستغرق هذه العملية عشرات السنين وعديداً من الأجيال (...) فلا يمكن أن تتغير عقليات الناس وعاداتهم المكتسبة فى لحظة.

أخذت «الثورة على رأس مال ماركس»، وفقاً لتعبير زعيم الحزب الشيوعى الإيطالى أنطونيو جرامشى، تتبع الطريق الذى كان لينين يخشاه فتحت قيادة ستالين، وفى ظل ظروف الدولة المحاصرة، جرى ما جرى نفسه أثناء الثورة الفرنسية، فبعد إعلان حقوق الإنسان والمطالبة بأشد الدساتير ديمقراطية، ألا وهو دستور عام ١٧٩٣، أصبح النظام الجمهورى، فى مواجهة غزو أوربا كلها، هو حكومة الخلاص الشعبى، وأخذ يفرض الإرهاب على الجميع. هكذا أيضاً تحولت أحلام «الديمقراطية الاشتراكية» تحت ظروف الثورة المسلحة المضادة والغزو الأجنبى، إلى «ديكتاتوريات البروليتاريا» شديدة الشراسة.

وأدت ضرورة مقاومة الضغط الخارجى، وضرورة خلق قوة مساوية لقوة الخصوم، إلى إعطاء الأولوية المطلقة إلى التصنيع.

وتحول مفهوم المشاركة فى وسائل الإنتاج من شكل الشبكة التعاونية المدارة ذاتياً، إلى ضد ذلك، أى إلى التأميم لصالح الدولة.

فى ظل مفهوم الدولة هذا تحول السوڤييت الذين كانوا فى البداية يكونون مجالس عمال وفلاحين، مجرد «ترس» فى الآلة البيروقراطية.

تم طحن الأشكال الإنسانية كلها للحياة الاجتماعية أو تم

تشويهها. وأصبح الإيمان يعتبر بمثابة «إيديولوچيا» الخنوع، أما الإلحاد فهو ديانة الدولة، في حين كان ماركس يرى في مقدمته لنقد فلسفة الحق لهيجل، حينما كان يشبه روح «التحالف المقدس» المضاد للشعوب بـ«أفيون الشعوب»، أن الدين هو «تعبير عن الضيق الإنساني، واعتراض عليه».

وأصبح مطلوبا من الفنون أن تصبح «ترسا» للدعاية الرسمية حيث حظرت «الواقعية الاشتراكية» تناول الواقع لعدم إظهار تناقضاته ومآسيه.

أما الفكر فاقتصر على أنه - على منوال الفلسفة الوضعية - مجرد انعكاس لواقع مكتمل ومحدد في الفلسفة الستالينية حيث يوجد ثلاثة مبادئ للمادية وأربعة قوانين للجدل وخمس مراحل للتاريخ.

هكذا أصبحت المقابلة الماركسية بين فلسفة الفعل وفلسفة الوجود هي الأطروحة الشيطانية المضادة للتاريخ والعقيمة والتي تقف حائلا بين المادية المفهومة بوصفها ثورية وبين المثالية المفهومة بوصفها أساسا للمحافظة والرجعية.

كف الجدل عن أن يكون هو المنهج النقدي الحي لاختبار الواقع بشكل تجريبي، وأصبح مجرد نسق من الأفكار الجاهدة و كاتالوجاً لها. أما مادية ماركس التاريخية، وهي الفرضية التي شكلت تقدما حاسما في السعي إلى الدفاع ضد الوهم الذي يجعل من الأفكار محركا للتاريخ، ودعت إلى فك رموز الحياة الاجتماعية بوصفها كلا

عضويا، فقد أصبحت شبيهة بالمفاهيم القدرية القديمة، حيث أصبحت تعني تحول المجتمعات من مرحلة إلى أخرى تحولا ضروريا للوصول في النهاية وبشكل مصيري إلى الشيوعية.

وقد أدت هذه العقيدة السياسية الإلحادية والتي كانت تعتبر النظام السوفيتي نموذجا فريدا وثابتا للاشتراكية بالأحزاب الشيوعية في أوربا إلى إفلاس عام كمثيلاتها في العالم الثالث. أما أحزاب العالم الثالث فقد فشلت لأن النموذج الذي حاولت تطبيقه كانت قد صاغته تجارب خاصة بالغرب وحده، مثل تجربة الاقتصاد السياسي الإنجليزي، والفلسفة الألمانية أو الاشتراكية الفرنسية، ولأن الاشتراكية في هذه البلاد قد تم التعامل معها بوصفها مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية. لكن كيف يمكن -- دون نقل حيوي - تطبيق هذه النظريات المتشابكة في شعوب لم تنطلق من بنى رأسمالية ولا حتى إقطاعية، تلك البنى التي لم يعرفها إلا الغرب؟ وأما الأحزاب الشيوعية الأوربية، وسبب فشلها أنه لم يكن من الممكن اعتبار الثورة السوفيتية - التي ولدت في ظروف متضافرة من الصعب تكررها - نموذجاً عالمياً إلا بادعاء سلطة مركزية لها على العالم، لا وجود لها في الواقع، ولا تأثير فعلي لها على الواقع التاريخي في الغرب (وذلك على عكس عالمية النموذج الذي أعطاه ماركس لتحليل حركة التاريخ انطلاقا من نمو الرأسمالية في أوربا الغربية حتى وصولها إلى مرحلة النضوج).

لقد حوّل هذا الانحراف الفكري ماركسية ماركس إلى ضدها،

فاختزلت منهجية المبادرة التاريخية التى سمحت لماركس بتحليل تناقضات المجتمعات فى عصره، وباقتراح مشروع قادر على التغلب عليها، إلى مجرد نسق دوجماطيقى تتكرر فيه - نمطيا - الصيغ التى استطاعت أن تثبت كونها فرضيات قادرة على استيعاب مجتمعات القرن الماضى، إلا أنها (هذه الفرضيات) قد أصبحت غير مستخدمة حينما لم تتولد عنها فرضيات عمل أخرى تتوافق مع الواقع ومع مشكلات قرننا هذا فى أوربا حيث لم تستطع الاشتراكية أن تتجاوز الرأسمالية المتخلفة كما فعلت فى روسيا عام ١٩١٧. وكان من الممكن أن تتولد الاشتراكية مع النمو العضوى لتناقضات الرأسمالية المكتملة وليس من انفجار مباغت، ولا من تدمير كامل ولا وحشى لاقتصاد السوق بهدف فرض تخطيط جبرى ما - بالقوة - لا يأخذ فى اعتباره البنى الاقتصادية والاجتماعية ثمرة التاريخ الخاص بكل بلد وبنموها التقنى والسياسى.

ولم يستطع هذا الفرض لنموذج مستورد تكوّن فى ظروف مختلفة جذريا، إلا أن يؤدى إلى نظم مفروضة بالقوة، مما يجعلنا نندهش - بل ونبتهج - من انهيارها دون عنف فى بولندا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، مما يعد حالة استثنائية، بل فريدة من نوعها، فى تاريخ الثورات والثورات المضادة.

أما أسوأ ما فى نمو هذه «الاشتراكية» فهو الاستعارة من البديهيات الأساسية فى الرأسمالية، ومن الاعتقاد الغربى فى وجود نموذج نمو واحد اختلط بالنمو الكمى الذى حققته العلوم والتقنيات

فى الغرب. وقد قام النظام الجديد فى روسيا بثلاثة انحرافات أساسية فى وقت قياسى:

١ ـ كان ماركس قد صاغ قوانين نمو الرأسمالية الأكثر تقدما فى عصره ـ وهى الرأسمالية الإنجليزية ـ بإقامة علاقة حسابية بين الاستثمارات الهادفة إلى إنتاج وسائل إنتاج، والاستثمارات المكرسة لإنتاج السلع الاستهلاكية. وكانت هذه نظرية النمو الاقتصادى الوحيد التى عاشت لأكثر من قرن.

جعل خلفاء ماركس الدوجماطيقيون من هذا القانون التوصيفى لنمو الرأسمالية الإنجليزية فى القرن التاسع عشر، قانونا معياريا لنمو الاشتراكية الروسية فى القرن العشرين. وكان هذا خطأ فادحا أعاق منذ تلك اللحظة، تفكير الاشتراكية فى أهدافها، وجعل من الأولوية المطلقة للصناعة الثقيلة قاعدة تؤدى ـ هكذا ـ إلى لاإنسانية التصنيع المتوحش فى بداية القرن التاسع عشر فى انجلترا وفرنسا.

فى ظل أوضاع التخلف الاقتصادى فى روسيا عام ١٩١٧، وإعادة البناء بعد أطلال الحرب العالمية الثانية، بدت أولوية النمو الصناعى كما لو كانت ضرورة تاريخية حتى لا تقضى محاصرة القوى الرأسمالية على روسيا.

ولم تتضح الخسائر الإنسانية على أثر ذلك، إلا بعد إعادة تقييم الصناعة (عام ١٩٣٧ مع المحاكمات الكبرى)، ومع ذلك فقد تم فحصها ودراستها لضرورة مواجهتها أثناء الحرب، إلا أنها لم تؤد إلى التمردات الأولى فى ألمانيا والمجر، ثم فى تشيكوسلوفاكيا

خاصة، إلا بعد مرحلة إعادة البناء.

٢ ـ قام الانحراف الثانى على الخلط بين الاشتراكية وبين التأميم لصالح الدولة. فقد كان ماركس يسخر أصلا من أولئك الذين عرّفوا الاشتراكية على أساس التأميم: «لربما كان بسمارك أكبر اشتراكى فى أوربا لأنه أمم مصالح البريد!».

وفى مقالته الأخيرة فى البرافدا (Pravda) عن «الحركة التعاونية»، عرّف لينين التحول إلى الاشتراكية بوصفه خلقا لشبكة من التعاونيات المدارة ذاتيا، كما قال إن هذا التحول، فى الريف، سوف يستغرق عشر سنوات أو عشرين، وسوف يتعين عليه أن يتحقق تأسيسا على تجارب ناجحة، ودون التسرع فى تحقيق وعى الفلاحين بقيمة النظام الاشتراكى. وحينما نوى ستالين أن يعمم الزراعة فى بضعة شهور ومن خلال قنوات السلطة، كان يضربها بذلك ضربة قاصمة مازالت تعانى منها حتى اليوم.

لقد أدت «المشاركة فى أدوات الإنتاج» فى بلد رأسمالى متخلف، إلى تحقيق التصنيع ليس من خلال التعاونيات المدارة ذاتيا، ولكن «من أعلى» أى من خلال التأميم والمركزية. وبدلا من أن تصبح «الخطة» وسيلة لإضفاء الإنسانية على الاقتصاد، ولتوجيه الإنتاج لخدمة الاحتياجات الإنسانية وليس لخدمة الربح أصبحت مؤسسة طبقية بشكل شبه عسكرى، ودون «مشاركة» من القاعدة، حيث استولى البيروقراطيون والتكنوقراط وأعضاء جهاز الحزب على السلطات كلها باسم العمال الذين لم تتم استشارتهم، ولا كان لهم

تأثير على الإدارات المركزية ولو بطريقة شكلية خالصة.

ويتناقض مفهوم دور الدولة هذا تناقضا أساسيا مع مفهوم ماركس له، فقد أعطى ماركس مثالا على «الشكل الذى عُثر عليه أخيرا» للدولة الاشتراكية، فكومونة باريس، وهى عكس الدولة السوفييتية على طول الخط، فكومونة باريس كانت ذاتية الإدارة، كما كانت فيدرالية ولامركزية، ودون حزب واحد، سواء كان ذلك على مستوى بدايتها، أو أهدافها بعيدة المدى: وكانت الأغلبية المطلقة فيها لأتباع برودون (Proudhon) أما أتباع بلونكى (Blanqui) فقد كانوا حاضرين إلا أنه لم يكن بينهم سوى ماركسى واحد.

٣ – وقام الانحراف الثالث على الخلط بين التخطيط الذى ليس له غير دور توجيهى واحد، ومنهج الإدارة «من أعلى» الذى يحدد الاستثمارات والأسعار ومعايير الإنتاج والتوزيع التجارى وتحويل السلطة من يد إلى يد، وفقا لبيروقراطية مركزية وما تحدده من أجهزة محلية تابعة لها.

أدى هذا الانحراف الثلاثى بالاقتصاد إلى الفوضى والانحلال، وبالحرية إلى الزنزانة.

ومن أكبر أخطاء الأحزاب الشيوعية اتخاذها كتيب لينين «ما العمل؟» نموذجا للتنظيم تحت اسم «المركزية الديمقراطية»، هذا الكتيب الذى أثنى على التنظيم الحزبى ذى النمط العسكرى، خاصة أن خلفاء لينين قد نسوا أنه صنع هذا الكتيب أصلا فى السرية وفى مواجهة القمع القيصرى المتوحش. وبالتالى لم تؤد «شيوعية الحرب»

هذه، في الحزب والدولة وقت السلام، إلا إلى الانهيار.

إن ما مات مع موت الاتحاد السوفيتى، ليس هو الماركسية، وإنما صورتها الهزلية المأساوية. ومع ذلك، فلم يتم التحقيق فى نظرية ماركس فى أى وقت من الأوقات مثلما حدث فى هذه اللحظة. كانت الأطروحة الرئيسية لماركس هى أن الرأسمالية تخلق ثروات (دون أن يوفى حق ذلك من المديح) إلا أنها تخلق أيضا فقرا بسبب الظلم الذى تؤدى إليه بالضرورة.

مع ذلك، فلا تزيد اليوم نسبة المتحكمين فى ٨٠٪ من المصادر الطبيعية لكوكبنا، ومستهلكيها، عن ٢٠٪ من تعداد سكان العالم كله. مما يعنى (حسب إحصاءات الأمم المتحدة) أن ٢٥ مليونا من البشر يموتون سنويا بسبب سوء التغذية أو الجوع. هكذا يتكلف نموذج النمو الاقتصادى الرأسمالى فى العالم الثالث يوميا ما يعادل خسائر قنبلة هيروشيما.

يظهر تراكم الثروة فى أحد أقطاب المجتمع، وتراكم الفقر فى قطب آخر فى أكثر البلاد ثراء. وفى عام ١٩٩٣، اعترف الرئيس كلينتون بأن ١٪ فقط من المواطنين الأمريكان ينتفعون ب ٧٠٪ من الثروة القومية.

مَن إذن الذى صحت نبوءته عن مستقبل الرأسمالية: آدم سميث الذى أكد أنه إذا اتبع كل فرد مصلحته الشخصية لأشبعت المصلحة العامة، أم ماركس الذي حلل آليات هذا التراكم للثروة فى قطب، أمام تراكم الفقر فى قطب آخر؟

أوضح ماركس كيف يمكن التغلب على هذا التناقض بين قطبى المجتمع من خلال خطة توجه السوق نحو حماية الأكثر ضعفا، وتضع الثروات التى تم تحقيقها فى خدمة نمو كل إنسان وليس فى خدمة فصله عن المجتمع وموته.

لم يكن واضحا أبدا، فى مثل هذه اللحظة أن الفساد يكمن فى الرأسمالية، فى حين أن الاشتراكية لا تفسد إلا إذا تمت خيانتها.

والآن، ولأول مرة بحق، نجد الخيار بين «الاشتراكية أو الهمجية»، الهمجية التى تؤدى إلى هذه الانقسامات وهذا الانفصال القاتل، سواء على مستوى العالم أو على مستوى كل مجتمع، والاشتراكية التى لا تزيد عن كونها بحثا عن وسائل تمنع تقسيم العالم إلى أقطاب بإعطاء الأولوية إلى الوحدة الإنسانية وإلى ازدهار كل إنسان واكتمال إنسانيته.

مع ذلك فلا تُعتَبَر الاشتراكية أمرا لا مفر منه. فالحتمية الوحيدة هى حتمية «الإنسان المغترب» فى النظام الرأسمالى، ذلك النظام الذى أدت بنا انحرافاته اليوم إلى همجية قطبى الثراء والفقر المتزايدين، وإلى انتحار كوكبى.

لكن، وكما قال ماركس، لا يمكن أن يصل تزايد الاغتراب أبدا إلى الدرجة التى لا تدع أية إمكانية للكفاح ضده، هذا الكفاح الذى اعتبره ماركس فى تحليلاته، لا ينفصل عن كفاح الإنسان للسمو على الحتمية الطبيعية.

ليس المستقبل ما سوف يصير، لكنه ما سوف نصنعه نحن منه

محتوى الكتاب

الفصل الأول : روسيا القيصرية عشية ثورة اكتوبر ١١

الفصل الثاني : ثورة اكتوبر ١٩١٧ .... ١٩

الفصل الثالث : الغزو الأجنبى والحرب الأهلية ٣٥

الفصل الرابع : إعادة البناء والسياسة الاقتصادية الجديدة ٤٥

الفصل الخامس : ستالين والتصنيع ٥٣

الفصل السادس : الحرب العالمية الثانية ٦٥

الفصل السابع : الحرب الباردة ٨٥

الفصل الثامن : إحلال الرأسمالية ٩٣

الفصل التاسع : ماركس والنظام السوفييتى ١١٣